حوليات آداب عين شمس المجلد 51 (عدد يوليو – سبتمبر 2023)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

أسس الاستقراء وفاعليتها في تأصيل الاستحقاق النحوي

د. مطلق محمد مبارك المرشاد*

عميد كلية الآداب بالجامعة الدولية للعلوم والتكنولوجيا بالكويت
m.almershad1@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/06/12
تاريخ قبول البحث: 2020/07/15
تاريخ النشر: 2023/09/30

المستخلص:

يقوم البحث على الاستقراء اللغوي وخطواته في جمع المادة العلمية من قبل أهل اللغة، ومدى تشابه خطوات جمع المادة مع خطوات التقعيد النحوي الذي يعتمد كلاهما على عنصر الملاحظة وفرض الفروض والتجريب حتى يتوصل النحوي واللغوي إلى الحكم المطرد لكلام العرب، الناتج عن التعميم والخالي من التباين والاختلاف والاضطراب، وإن خرج شيء من المادة المستقرأة نعتها النحاة بأنها خرجت عن أصل القاعدة، أو خرجت عن أصل الوضع لعلة ما أو لأنها شاذة، ومن أسس الاستقراء الملاحظة التي تحتاج إلى الصبر والأناة والتي ينبني عليها كشف تفاصيل أي ظاهرة لغوية نحوية وبيان العلاقة الداخلية والظاهرية التي تربط الظواهر اللغوية، ومن ثم اكتشاف الخصائص التي تتميز بها الظواهر التي اكتشفها النحاة كالترتيب والتطابق وصولا إلى القواعد والأصول العامة في النحو العربي، ومن ثم التجربة وهي للتدليل على صحة ما توصل إليه النحاة في استقرائهم من نتائج، وقياس مدى مطابقة هذه النتائج اللغوية التي قام بها النحاة باستقرائها واستخراج ظواهرها اللغوية، من خلال الطريقة الوصفية التي تتمثل في مشافهة الأعراب واختبارهم وسؤال العلماء ومناظرتهم، أو الطريقة العقلية التي تقوم على السبر والتقسيم في اختبار ما توصلوا إليه من نتائج. ثم فرض الفروض؛ حيث قام النحاة بدراسة الظواهر اللغوية وتقديم الفروض التي تصف وتفسر ما بين هذه الظواهر من ترابطات وعلاقات، ولكي يكون الفرض مقنعًا وصادقًا يجب أن يدلل الواقع على صدقه؛ فلقد اختبر النحاة صدق فروضهم بعرضها على المادة المستقرأة، ثم استنبطوا قاعدتهم النحوية، القائمة على اطراد الحكم النحوي الذي يضبط النظائر اللغوية من حيث أصل العمل سواء كان العامل لفظيا أو معنويا، وأصل الإعراب وأصل البناء في تراكيب الجملة باختلاف أنواعها.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب – جامعة عين شمس 2023.

مقدمة:

إن الاستقراء هو الأساس الذي وضع عليه النحاة قواعدهم، وهو الأصل في التقعيد النحوي، وقد جمع اللغويون اللغة من أصولها، وهذه اللغة هي ما اعتمد عليها النحويون واحتجوا بها، ونلاحظ أن أولى خطوات الاستقراء الملاحظة التي تحتاج إلى الصبر والأناة والتي ينبني عليها كشف تفاصيل أي ظاهرة لغوية نحوية وبيان العلاقة الداخلية والظاهرية التي تربط الظاهرة، والتي يتبعها فرض الفروض وتجريبها لاستخلاص القاعدة النحوية المطردة، وبيان الشاذ الذي خرج عن أصل التقعيد وأصل الحكم النحوي، وقد انبنى على هذا الاستقراء التعميم الذي نتج عنه استنباط الأصول العامة التي تتوافق وعربية القرآن الكريم، ومن ثم وضع الحكم النحوي الذي نتج عن تأويلات وتوجيهات شتى للمادة المستقرأة، وهذه المادة نتج عنها استقراء أصل العمل والإعراب في تراكيب الجملة النحوية.

والمنهج الذي اتبعه البحث يقوم على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستنباطي؛ حيث وصفت المادة المستقرأة، وطبقت عليها المنهج الاستنباطي في استحقاق الحكم النحوي الناتج عن التعميم من الاستقراء الناقص الذي اعتمد عليه النحاة.

الاستقراء

الاستقراء لغة من مادة قرأ أو قرا، ويدور معنى المادتين حول الجمع والتتبع فقرأت الشيء قرآنًا: جمعت وضممت بعضه إلى بعض.. واستقرأ، طلب القرآن، أي طلب جمع الشيء بعضه إلى بعض"[1]. "وقرا الأرض قروًا واقتراها وتقراها واستقراها تتبعها أرضًا أرضًا، وسار فيها ينظر حالها.. وقروت بني فلان واقتريتهم واستقريتهم: مررت بهم واحدًا واحدًا، وهو من الإتباع"[2].

أما في الاصطلاح فيقصد به "ملاحظة وفحص الجزئيات والظواهر الموجودة في العالم الخارجي، ثم استخلاص قانون عام ينطبق عليها جميعًا"[3].

أي أنه ذلك "التفكير الذي ينتقل فيه المرء من بعض الحالات الخاصة إلى القول بوجود قانون عام ينطبق على جميع الحالات الأخرى الشبيهة بالحالات التي سبق أن قام المرء بملاحظتها أو إجراء التجارب عليها"[4].

أو هو "قول مؤلف من قضايا يشتمل على الحكم على الجزئيات لإثبات الحكم الكلي"[5].

وبهذا يعني الاستقراء "الانتقال من جزئي إلى كلي"[6] أو "الحكم على الكلي لثبوت ذلك الحكم في الجزئي"[7].

وهو بذلك يهدف إلى "تقرير القوانين أو العلاقات العامة الثابتة التي تمكننا من فهم الظواهر، أو الأشياء التي سبقت ملاحظتها فهمًا علميًا صحيحًا"[8].

والاستقراء ينقسم نوعين:

الأول منهما: الاستقراء التام، وهو الذي يقوم فيه الباحث بتتبع جميع أنواع الجزئيات المندرجة تحت الظاهرة التي

يريد دراستها.

والثاني: الاستقراء الناقص ويكتفي فيه الباحث بتقصي معظم جزئيات الظاهرة. "الأول يفيد اليقين والأخير يفيد الظن"[9].

أما الأول فنادر عزيز لا يمكن تحقيقه في البحث النحوي وأما الأخير– وهو الناقص – فهو الاستقراء العلمي، وهو ما نقصده في بحثنا هذا، ويُقصد به "مجموعة الأساليب والطرق العلمية والعقلية التي يلجأ إليها الباحث حين ينتقل من الأمثلة الجزئية أو الحالات الخاصة إلى تقرير قانون أو قضية عامة يمكن إثبات صدقها بتطبيقها على عدد لا نهاية له من الظواهر أو الحالات الجديدة التي تشترك مع الحالات الأولى في خواصها أو صفاتها الذاتية"[10].

ويستلزم الانتقال من الأمثلة الجزئية إلى الحكم العام أن يقوم الباحث بمجموعة من الخطوات التي تساعده على إثبات صدق هذا الحكم وهذه الخطوات هي مراحل الاستقراء أو أسسه.

أسس الاستقراء:

أولاً: الملاحظة:

هي أولى خطوات الاستقراء وتعني "توجيه الذهن والحواس إلى ظاهرة حسية، ابتغاء الكشف عن خصائصها، توصلاً إلى كسب المعرفة الجديدة"[11].

والملاحظة نوعان: أولهما حسية، وثانيهما: عقلية، والأخيرة هي التي تعتمد على قواعد التفكير العلمي وتمكن من استقراء الظواهر وهي الملاحظة المنهجية والتي نقصد إليها في بحثنا هذا.

يقوم الباحث في هذه المرحلة بملاحظة عدد لا بأس به من مفردات الظاهرة التي يدرسها، من أجل كشف تفاصيل هذه الظاهرة، والعلاقات التي تربط بين عناصرها. والملاحظة بهذه الصورة تحتاج إلى الصبر والأناة في متابعة الظاهرة وهو ما يجب أن يتمتع به الباحث الذي يقوم بالملاحظة.

كما أن لها شروطًا يجب أن تتحقق حتى تتسم بالمنهجية ومن أهمها[12]:أن تكون الملاحظة منظمة– موضوعية– دقيقة– أن يكون الملاحظ مؤهلاً لتسجيل الملاحظات.

ثانيًا: التجربة:

هي "وسيلة لجمع المادة العلمية التي هي ظواهر يسهم الباحث في صنعها"[13].

وهي بخلاف الملاحظة، ووظيفتها هي التدليل على صحة الفروض حتى تصبح قوانين ثابتة يمكن تطبيقها على جميع الحالات الشبيهة التي كشفنا عنها.

ثالثًا: الفروض:

هي "التكهنات التي يضعها الباحثون لمعرفة الصلات بين الأسباب ومسبباتها"[14]. يحاول الباحث من خلال هذه الفروض أن يهتدي إلى القانون الذي يحكم هذه الظواهر، ولكي تكتسب هذه الفروض المصداقية وتكون مقنعة

ينبغي – في أي بحث علمي – أن يدلل الواقع على صدقها، وذلك عن طريق التثبت علميًا بواسطة الملاحظة والتجربة عن مدى ذلك الصدق. وهكذا ينتقل الفرض في مراحل التثبت حتى درجة الاطمئنان إلى صدقه، وعندها يتحول إلى قانون علمي عام لتفسير الظاهرة المدروسة. ولأهمية الفرض وضع العلماء له شروطًا من أهمها[15]:

1- إمكان تحقيقه تجريبيًا بطريق مباشر.

2- أن يفسر الوقائع بأشياء تدخل في نطاق المعرفة التجريبية، لا بأشياء خرافية أو خارقة للطبيعة.

3- التعبير عن الفروض بأقل عدد ممكن من القوانين.

رابعًا: القانون أو القاعدة:

إذا انتهى الباحث من المراحل السابقة، وتم تحقيق الفروض تحقيقًا تجريبيًا وأيدت والوقائع تلك الفروض وأثبتت صدقها، اتخذت هذه الفروض صورة القانون العام الذي يفسر الظاهرة.

نخلص مما سبق إلى أن الباحث يصل في آخر الأمر إلى القانون العام الذي يفسر الظاهرة، ومع أن الباحث لم يقم بدراسة جميع أفراد الظاهرة واكتفى بدراسة أمثلة جزئية إلا أنه عمم أحكامه، وهذا يقودنا إلى الحديث عن نقطتين مهمتين في الاستقراء العلمي.

أولهما: التعميم:

لما كان الاستقراء هو انتقال من جزئي إلى كلي وصولاً إلى قانون عام يحكم أفراد الظاهرة، وكان الباحث لا يستطيع سوى ملاحظة عدد قليل من الأمثلة أو الحالات الخاصة، فإنه يميل إلى تعميم ملاحظاته، ويغلب على ظنه أن القانون الذي ينطبق على الأمثلة الجزئية التي يلاحظها أو يجري التجارب عليها هو نفس القانون الذي تخضع له جميع الحالات أو الأمثلة الشبيهة بها. والتعميم جزء جوهري في التفكير الإنساني وبخاصة التفكير العلمي، بل "إن عملية التعميم هي أهم عنصر في الاستقراء العلمي"[16]لأن الباحث يدرس الظاهرة من أجل تعميم نتائجه على حالات مماثلة، ويمكننا القول بأن الاستقراء القائم على التعميم يكاد يكون "الوسيلة العلمية الوحيدة التي تمكننا من كسب الحقائق في مختلف العلوم التي تدرس الظواهر الخارجية سواء أكانت هذه الظواهر طبيعية أم إنسانية"[17].

ثانيهما: التباين:

يقوم الباحث في استقرائه بوصف الظاهرة التي يدرسها كما هي، ومن المحال- خاصة في الظواهر الإنسانية – أن تتفق أفراد الظاهرة اتفاقًا تامًا، بل لابد أن يكون هناك تباين مقبول بين أفرادها "والاستقراء يحتوي التنوع ويقبله"[18].

ما يهدف إليه الاستقراء النحوي:

إن بداية الإحساس بالمشكلة في العربية لم يتزامن وظهور اللحن- لأن اللحن كان معروفًا في العربية منذ

القدم واستمر في العصر الإسلامي فقد روى أن أحد الأعراب لحن فقيل: "أرشدوا أخاكم فقد ضل"، وروى مثله عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه إذ أرسل له أحد عماله كتابًا لحن فيه، فأرسل إليه عمر أن لقن كاتبك سوطًا[19] – إنما بدأ الشعور بأن هناك مشكلة عندما تعلق الأمر بقراءة القرآن الكريم واللحن فيه، وإذا اعتاد الناس اللحن في كلامهم، فسدت السلائق– لأن اعتياد سماع الخطأ يوقع في الخطأ– واستعصى عليهم قراءة القرآن وفهم معانيه فبدت الحاجة ملحة لوضع الضوابط والقواعد التي تقوم الألسنة، وتحافظ على اللغة.

فبدأ النحاة باستقراء كلام العرب، وملاحظة الظواهر اللغوية، لاستخراج الأصول العامة التي تتوافق وعربية القرآن الكريم، الذي كان يهدف النحاة إلى المحافظة على سلامة بنيانه اللغوي من اللحن، فكان الهدف من الاستقراء "تقنين نحو للعربية يتوافق مع عربية القرآن الكريم التي رأى اللغويون الأوائل أنها تمثل العربية الفصحى الجامعة للعرب على اختلاف قبائلهم، وتباعد أماكن سكناهم داخل الجزيرة العربية"[20].

المادة المستقرأة:

اعتبر النحاة القرآن الكريم هو المصدر الأول للتأصيل النحوي؛ لأن الهدف الذي يرمون إليه هو وضع نحو يتوافق وعربيته، إلا أنهم أدركوا في الوقت نفسه أنه لا يمثل العربية كلها، فبدأوا يبحثون عن المصادر الأخرى التي رأوا أنها تمثل العربية أيضًا، فجمعوا إلى جانب القرآن الكريم الحديث النبوي الشريف، وكلام العرب نثره وشعره، وأخضعوا هذه المادة الجديدة لمجموعة من الشروط والضوابطبما يضمن سلامتها من اللحن أولاً، وتوافقها وعربية القرآن ثانيًا.

الاستقراء النحوي الناقص:

الاستقراء نوعان تام وناقص، أشرنا مسبقًا إلى أن الأول نادر عزيز في البحث النحوي؛ لأنه يتطلب حصرًا تامًا لمفردات الظاهرة المدروسة وهو شيء صعب المنال في الظواهر اللغوية؛ لكثرة اللغة وسعتها "وغلبة حاجة أهلها إلى التصرف بها والتركح في أثنائها لما يلابسونه، ويكثرون لاستعماله من الكلام المنثور والشعر الموزون والخطب والسجوع"[21]. مما يتعذر معه حصر مفرداتها، فضلاً عن أن الاستقراء التام الكامل للظاهرة اللغوية أمر متعذر فهو أيضًا "غير مطلوب لإقام نموذج مقعد مفسر للظاهرة، ذلك أن العينة اللغوية يمكن أن تكون من راوٍ واحد فقط"[22]يحمل سمات النظام اللغوي للجماعة اللغوية كاملة، ولقد كان النحاة أكثر دقة مما نحن عليه الآن، إذ لم يكتف النحاة براوٍ واحد، بل سمعوا من جم غفير من أعضاء الجماعة اللغوية التي تُرضي عربيتها، وهذا الجم مما يحال عليه الكذب أو الوضع، لاسيما أن الاستقراء استمر لمدة تزيد على قرن من الزمان، وهي مدة طويلة نسبيًا للتوثق من دقة المادة المستقرأة[23].

إذًا لم يعتمد النحاة على الاستقراء التام، واعتمدوا الاستقراء الناقص في استقرائهم للظوهر اللغوية، فاستقرأوا اللغة وتتبعوا ظواهرها، حتى إن الواحد منهم لير حل في سبيل الاستقراء والتتبع لظواهر اللغة إلى كل مواطن الفصاحة في الجزيرة العربية، واعتبُر الاستقراء أولى الخطوات المنهجية نحو تقنين نحو للعربية، وقد

نص النحاة صراحة في كتبهم باعتمادهم الاستقراء بوصفه منهجًا من مناهج البحث يقول ابن السراج: "هو علم – أي النحو – استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة"[24]، كما صرح بذلك ابن جني يقول: "هو عمل منتزع من استقراء هذه اللغة"[25]، ويقول ابن عصفور: "النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تأتلف منها"[26].

فبالاستقراء توصل النحاة إلى معرفة كلام العرب، "فباستقراء كلام العرب علم: أن الفاعل رفع والمفعول به نصب، وأن فعلاً مما عينه ياء أو واو تقلب عينه من قولهم: قام وباع"[27].

ولم يكتف النحاة بهذا بل اتخذوا المنهج الاستقرائي معيارًا للتثبت من الأحكام ودليلاً يُرجع إليه لحسم العديد من قضايا الخلاف النحوي فعلى سبيل المثال دار خلاف طويل بين النحاة حول أصلية المصدر أو الفعل وأيهما مشتق من الآخر، فذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرعٌ عليه، وذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه، ولكل دليله وحجته[28]، إلا أن ابن عصفور رأى أن حسم الأمر لا يُلجأ فيه إلى كل هذه الأدلة والحجج، إنما يحسمه الاستقراء يقول: "لكن الدليل القاطع أن يقال: استُقرئت المشتقات فوجدت تدل على ما اشتُقت منه وزيادة، وتلك الزيادة تعني فائدة الاشتقاق نحو: أحمر مشتق من الحمرة ويزيد على ذلك بالشخص، وكذلك ضارب ومضروب يدلان على الضرب مع زيادة الشخص، والأفعال تدل على المصدر مع زيادة الزمان، فدل ذلك على أنها مشتقة منه"[29].

واحتكم الرضى أيضًا إلى الاستقراء في النزاع الذي دار بين النحاة حول مسألة تنازع الفعلين لمعمول واحد، فالبصريون يرون أعمال الثاني، ويرى الكوفيون أعمال الأول، ولكل دليله[30]، إلا أن الرضى رجح أعمال الثاني مستندًا إلى الاستقراء يقول: "ولا شك مع الاستقراء أن أعمال الثاني أكثر في كلامهم"[31]ولم ينس النحاة القدماء أن يؤكدوا أيضًا على أن استقراءهم للظواهر اللغوية استقراء ناقص، وأن الاستقراء بابه مفتوح – في ضوء الضوابط والشروط التي وضعت للمادة المستقرأة – فابن جني حين سُئل عن تفسيره لبيت الجعدي، هل تجد له على تفسيرك الذي حكيته ورأيته نظير؟ قال: لا ينكر وجود ذلك مع الاستقراء[32]. واستدرك النحاة على سيبويه عدم قوله بفعلية حاشا[33]، وقد ثبت بالنقل الصحيح عن أبى زيد وأبى عمرو الشيباني والمازني والمبرد وغيرهم النصب بها، فقد سُمع ممن يوثق بعربيته قول بعض العرب: "اللهم اغفر لي ولمن سمعني حاشا الشيطان وأبا الإصبغ"[34]وروى ابن مالك عن الأخفش أنه قال: "وأما حاشا فقد سمعت من ينصب بها"[35]. فثبت بذلك أن استقراء سيبويه لم يكن دقيقًا في هذه المسألة واستكملها النحاة من بعده.

واستدرك النحاة أيضًا على ابن خروف وابن مالك قوليهما بإعمال الثالث من الثلاثة العوامل التي تتنازع معمولاً واحدًا، فقد روى صاحب شرح التصريح عن ابن خروف قوله: "استقرأت كلام العرب فوجدت إعمال

الثالث وإلغاء ما عداه"[36]، ويقول ابن مالك مؤكدًا لكلامه: "استقرأت الكلام فوجدت الأمر كما أشار إليه"[37]، وذهبا إلى أنه من أجاز إعمال غير الثالث فمستنده الرأي، إذ لا سماع في ذلك، إلا أن النحاة اعترضوا على رأيهما بأنه سُمع من كلامهم أعمال الأول من الثلاثة كقول أبى الأسود[38]:

كسَاكَ وإن لم تَكْسِه فاشكُرنْ لَهُ أخٌ لكَ يُعطيكَ الجزيلَ وناصرُ

فأعمل الشاعر الفعل الأول، يقول المرادي معلقًا على رأي ابن خروف: "فدل على أن استقراءه غير تام"[39].

ويجب أن نشير هنا إلى نقطة منهجية مهمة، وهي أن هذه الاستدراكات على قلتها تتعلق بالمسائل الفرعية والجزئية، ولا تمس الأصول العامة وما عليه جمهور النحاة، فالقول بفعلية حاشا أو بكونها حرف جر، لا يغير ما اتفق عليه النحاة من كونها أداة من أدوات الاستثناء.

علاقة النحو بأسس الاستقراء:

يستعين الباحث في انتقاله من دراسة جزئيات الظاهرة إلى إصدار حكم عام يشمل أفرادها بمجموعة من الخطوات، هي مراحل الاستقراء ونشير الآن إلى موقف النحاة من هذه الخطوات، وإلى أي مدى تم تطبيقها في استقرائهم للظواهر اللغوية.

الملاحظة:

لعلنا نتفق على أن الملاحظة من أهم خطوات البحث العلمي عامة واللغوي خاصة فهي "أقدم طريقة استخدمها الباحثون في علم اللغة ولا تزال إلى الآن من أهم طرقهم"[40]ولقد كانت عناية النحاة بهذه الخطوة عناية فائقة، فعلى ضوء الملاحظة استطاعوا أن يتتبعوا الظواهر اللغوية، بمراقبتها ورصدها، وجمع ما يندرج تحتها، والنظر فيها ودراستها ولقد استمرت هذه المتابعة والمراقبة للظواهر مدة طويلة بدأت بعصر أبى الأسود الدؤلي، مرورًا بعبد الله بن أبى اسحق، وعيسى بن عمر، وأبى عمرو بن العلاء، ويونس بن حبيب، والخليل بن أحمد، وصولاً إلى سيبويه، خضعت خلالها الظواهر لملاحظة دقيقة تم على أثرها اكتشاف العديد من الخصائص التي تتميز بها الظواهر، ولعل أهم هذه الاكتشافات هو ملاحظة النحاة لظاهرة الإعراب، ثم ما لبث النحاة أن اكتشفوا ظواهر أخرى عديدة كالترتيب والتطابق، وصولاً إلى القواعد والأصول العامة للنحو العربي[41]: فلما اطمأن النحاة إلى أن ما توصلوا إليه من قواعد وأصول يمثل العربية، وما تشتمل عليه ظواهرها، قاموا بتسجيل ما توصلوا إليه– وهي خطوة مهمة من خطوات الملاحظة – واستمرت هذه التسجيلات متناثرة وغير مكتملة وما اكتمل منها لم يصل إلينا، حتى وصلنا إلى سيبويه والذي قدم لنا من خلال كتابه، خلاصة ما توصل إليه هؤلاء النحاة، وحدد لنا الأسس والأصول العامة للنحو العربي، التي قل خروج النحاة من بعده إلى يومنا هذا عنها.

والمتأمل في منهج البحث عند هؤلاء النحاة يدرك أهمية الملاحظة عندهم، وكيف انتفعوا بها في دراساتهم، ويعلم المدي الذي بلغ إليه هؤلاء النحاة في استخدامها والانتفاع بها على أحسن وجه، وبمنتهى الدقة.

التجربة:

إن وظيفة التجربة هي التدليل على صحة ما توصل إليه النحاة في استقرائهم من نتائج، وقياس مدى مطابقة هذه النتائج للمادة اللغوية التي قام النحاة باستقرائها، واستخراج ظواهرها اللغوية، حتى يطمئنوا إلى أن ما توصلوا إليه يمثل العربية كما يرونها في القرآن الكريم، ولكي يتحققوا من ذلك استخدموا طريقتين:

الطريقة الأولى: يمكن أن نطلق عليها الطريقة الوصفية، واهتم فيها النحاة بالاتصال المباشر بأهل اللغة من الفصحاء للتوثق من صدق ما توصلوا إليه من نتائج، وتم لهم ذلك بطريقتين:

أولهما: مشافهة الأعراب واختبارهم:

الفصاحة كانت الشرط الرئيس في جمع المادة من مصادرها؛ لذا حرص النحاة في تعاملهم مع الأعراب على التأكد من فصاحتهم، من خلال معرفتهم بأماكن إقامتهم التي لابد أن تدخل في نطاق الحدود المكانية التي تم الاتفاق على فصاحة أهلها، وإذا ما تأكد النحاة من فصاحتهم أصبحوا مصدرًا مهمًا من مصادر المادة، بل وأصبحوا أيضًا مرجعًا يرجع إليه النحاة للتأكد من صحة ما توصلوا إليه من نتائج من خلال عرضها عليهم، وسؤالهم عنها أو باختبارهم للتوثق من صحتها، وتروي لنا كتب التراجم والأمالي والكتب النحوية أيضًا مواقف متعددة جمعت بين النحاة والأعراب، من ذلك ما روي عن أبى عمرو بن العلاء أنه لقى أبا خيرة فسأله عن قولهم: استأصل الله عرقاتهم، فنصب أبو خيرة التاء من عرقاتهم، فقال له أبو عمرو: هيهات أبا خيرة، لأن جلدك. وذلك أن أبا عمرو استضعف النصب بعدما كان سمعها منه بالجر[42]. وسأل ابن جني يومًا أبا عبد الله الشجري، فقال له: يا أبا عبد الله، كيف تقول ضربت أخاك؟ فقال: كذاك فقلت: أفتقول ضربت أخوك؟ فقال: لا أقول: أخوك أبدًا. قلت: فكيف تقول ضربني أخوك؟ فقال: كذاك. فقلت ألست زعمت أنك لا تقول أخوك أبدًا؟ فقال أيش ذا اختلفت جهتا الكلام[43].

وسأله يومًا فقال له: كيف تجمع دكانًا؟ فقال: دكاكين، قلت: فسرحانًا؟ قال: سراحين، قلت فقرطانًا؟ قال: قراطين، قلت: فعثمان؟ قال: عثمانون. فقلت له: هلا قلت أيضًا عثامين؟ قال: أيش عثامين! أرأيت إنسانًا يتكلم بما ليس من لغته، والله لا أقولها أبدًا[44].

من هذه الأمثلة يتضح لنا كيف استعان النحاة بالأعراب الفصحاء في اختبار ما توصلوا إليه من نتائج، وقياس مدى انسجامها مع عربيتهم.

ثانيهما: سؤال العلماء ومناظرتهم:

إن علماء العربية الأوائل الذين وضعوا النحو وأصّلوا قواعده، بدءًا بأبي الأسود الدؤلي ومرورًا بعبد الله بن أبى إسحق وعيسى بن عمر وأبى عمرو بن العلاء والخليل ويونس وسيبويه والأخفش وغيرهم اعتمدوا في استقرائهم النحوي بادئ الأمر على أنفسهم، وعلى ما يحفظون من لغة العرب، فلقد كانوا من رواتها المشهورين،

وممن يوثق بعربيتهم، وعنهم أخذت العربية، فهم بلغة البحث الحديث كانوا مساعدي البحث، وفي الوقت نفسه كانوا هم الباحثين، إلى أن بدأ اتصالهم بالأعراب الوافدين إلى الحضر، ثم رحيلهم إلى البادية من بعد. فمن ثَمَّ كانت محاوراتهم وأسئلتهم وسيلة مهمة لاختبار ما لديهم والتوثق من صحته، فقد جاء عيسى بن عمر يومًا إلى أبى عمرو بن العلاء، فسأله عن شيء بلغه عنه، فقال له أبو عمرو: ما هو، فقال له عيسى: بلغني أنك تجيز "ليس الطيبُ إلا المسكُ" بالرفع. فقال له: نمت يا أبا عمر وأدلج الناس، ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب، ولا تميمي إلا وهو يرفع، ثم أرسلا إلى الأعراب يستوثقون منهم، ويختبرون قول أبى عمرو، فكان الرأي موافقًا لأبى عمرو، فقال عيسى لأبى عمرو: بهذا والله فُقْتَ الناس[45].

ونظرة سريعة على كتاب سيبويه كفيلة ببيان أهمية سؤال العلماء ومحاورتهم في اختبار ما توصل إليه، فلا تكاد تخلو صفحة من صفحاته من سؤال يوجهه سيبويه للخليل[46]أو لغيره من العلماء، يقول سيبويه: "وزعم أبو الخطاب – وسألته عنه غير مرة – أن ناسًا من العرب يُوثق بعربيتهم، وهم بنو سُلَيْم، يجعلون باب قلت أجمع مثل ظننت"[47] فانظر إلى قول سيبويه "سألته عنه غير مرة"، ألا يدل ذلك على حرص سيبويه على اختبار ما لديه حتى إنه يسأل أبا الخطاب غير مرة عنه حتى يطمئن، ويثق أن ما يؤصِّله من قواعد، يمثل العربية تمثيلاً صادقًا كما ينطقها أبناؤها. وكما استقرأها النحاة.

أما مناظرات العلماء ومجالسهم العلمية فكانت بمثابة حلقات نقاش علمية، يناقشون فيها ما لديهم، ويختبرون ما توصلوا إليه في استقرائهم حتى يطمئنوا أنه على درجة من الدقة تُرضي طموحهم في البحث، وتُعطيهم الثقة فيما توصلوا إليه من نتائج.

ولعل أشهر هذه المناظرات، تلك التي جمعت بين سيبويه والكسائي في قصر الرشيد، والتي عرفت بالمسألة الزنبورية، والتي خسرها سيبويه كما هو معلوم لدينا[48]. وغيرها من المناظرات التي كانت بين علماء المدينتين البصرة والكوفة، والتي تكفلت كتب الأمالي والتراجم بنقلها لنا[49].

وقبل الحديث عن الطريقة الثانية التي اعتمدها النحاة في اختبار استقرائهم وتجربته يجب أن أشير إلى نقطة مهمة، وهي أن اختبار النحاة للأعراب وسؤالهم لم يكن الهدف منه جعل القواعد حكمًا على كلام العرب، كما ذهب إلى ذلك الدكتور تمام حسان؛ حيث رأى أن سماع النحاة من الأعراب الوافدين ورحلتهم إلى البادية، جعل الفصاحة لم تعد المعيار الوحيد للقبول لديهم، "وإنما أضاف النحاة إليها معيارًا أخر للصواب والخطأ استخرجوه هم من الكلام الفصيح ذلك هو القواعد النحوية التي ربما رفضت بعض الفصيح فدمغته بالشذوذ إن لم تدمغه بالخطأ"[50].

وليس الأمر كما ذهب إليه أستاذنا، فالهدف كان التوثق من صدق النتائج أي القواعد، لا فرضها وجعلها معيارًا يُحتكم إليه في القبول أو الرفض والدليل على ذلك أن النحاة توصلوا إلى قاعدة مفادها أن الأصل في العمل للأفعال[51]، إلا أنهم سمعوا العرب يعملون بعض الأسماء، فلم يرفضوا كلامهم أو يستبعدوه، كما أنهم قرروا أيضًا

أن الأصل في الأسماء أن تكون معربة والأصل في الأفعال أن تكون مبنية[52]، إلا أنهم سمعوا العرب ينطقون بعض الأسماء مبنية، كما نقلوا عنهم إعراب الفعل المضارع، فما كان من النحاة إلا أنهم قبلواذلك منهم، وما دعاهم ذلك إلى تخطئتهم، "بل جل ما فعلوه أن التمسوا للعرب وجهًا؛ لأن كلام العرب أصل، غيره لاحق به ومستمد منه"[53].

الطريقة الثانية: ويمكن أن نطلق عليها الطريقة العقلية، حيث اعتمد النحاة فيها على السبر والتقسيم في اختبار ما توصلوا إليه من نتائج.

والسبر والتقسيم هو أن يذكر النحوي "الوجوه المحتملة – للمسألة – ثم يسبرها أي يختبر ما يصلح وينفي ما عداه بطريقه"[54]. فإذا قلنا إن اطراد الظاهرة يؤيد صحة ما توصل إليه النحاة من فروض، فإن السبر والتقسيم أحد الأساليب التي تستخدم للتأكد من صحتها، فبه يستطيع النحوي أن يختبر مدى سلامة هذا التأييد[55].

بالسبر والتقسيم تأكد النحاة من صحة ما توصلوا إليه من نتائج في استقرائهم، فقد قرروا اسمية "كيف"، ثم اختبروا صدق هذا الفرض بالسبر والتقسيم، يقول ابن الخشاب: "وطريق النظر إذا سبرت وقسمت أن تحللها فتقول: لا تخلو كيف من أن تكون اسمًا أو فعلاً أو حرفًا.. فلا تكون فعلاً لأن الأفعال تليها إذا قلت: كيف تصنع وكيف تقول؟ والفعل لا يلي الفعل إلا أن يكون بينهما حاجز مقدر– أعنى ضميرًا مستترًا – فبطل أن تكون فعلاً، ولا تكون حرفًا؛ لأن الحرف لا يستقل به مع الاسم كلام تام، إلا في النداء نحو قولك: يا زيد، وليس قولك: كيف زيد؟ بنداء، وهو كلام تام، فبطل أن تكون حرفًا، فإذا لم تكن فعلاً ولا حرفًا بقي أن تكون اسمًا"[56].

وفي تحديد وزن ليس يقول ابن الأنباري: "ليس لا تخلو إما أن تكون أصلها (لَيُس) بضم الياء على وزن فَعُل، أو (لَيَس) بفتح الياء على وزن فَعَل، أو (لَيِس) بكسر الياء على وزن فعِل، بطل أن يكون على وزن فعُل بضم الياء؛ لأنه ليس في كلامهم ما عينه ياء على وزن فعُل، وبطل أن يكون على وزن فعَل بفتح الياء؛ لأن الفتحة لا تحذف لخفتها، فإذا بطلت الضمة والفتحة تعينت الكسرة"[57].

ويختبر العكبري صدق ما توصل إليه النحاة في استقرائهم، من مجيء بعض الأفعال مما عينه ولامه ياءان نحو حيي وعيي بالسبر والتقسيم يقول: "هذا عُلم بالسبر والتقسيم، فأما السبر فإنا سبرنا جميع أبنية الفعل فلم نجد فيها ما عينه ولامه واو، بل وجدنا عكس ذلك، وهو ما عينه واو ولامه ياء نحو: طويت وشويت، ولو كان حيي منه لقلت: حويت، ووجدنا ما عينه ولامه واوان، ولو كان حييت منه لقلت: حويت أيضًا، كما قال: قويت من القوة، فثبت بهذا أن الياءين أصلان"[58].

رأينا من خلال الأمثلة السابقة كيف استعان النحاة بالسبر والتقسيم في اختبار نتائجهم والتحقق من صدقها، ونشير هنا إلى أن النحاة في نظرتهم إلى السبر والتقسيم انقسموا قسمين، أحدهما: يرى أنه مسلك من مسالك العلة، والآخر: يرى أنه دليل من الأدلة النحوية كالسماع والقياس[59]، ونرى أنه كان وسيلة من الوسائل التي اعتمد

عليها النحاة في تجربة واختبار ما توصلوا إليه في استقرائهم، وكونه وسيلة لإثبات العلة عند القدماء يوازي طرق الاستقراء التي وضعها المحدثون لاختبار وتحقيق صدق الفرض[60].

الفروض:

الفروض هي التكهنات التي يضعها النحاة لوصف أو بيان ما يربط بين أفراد الظاهرة الواحدة من علاقات، والفروض مدخل مهم جدًا لبناء القواعد، "إذ إن القاعدة تكون أول الأمر فرضية عامة"[61]، ومن ثَمَّ فإن "خلو العلوم من الافتراض... مستحيل وغير وارد؛ إذ تصبح العلوم مجرد معارف سطحية تقتصر على الظاهر دون استكناه ما وراء هذا الظاهر من أنظمة وقوانين"[62].

ولقد قام النحاة بدراسة الظواهر اللغوية وتقديم الفروض التي تصف وتفسر ما بين هذه الظواهر من ترابطات وعلاقات، كافتراض أن الحروف المختصة بالأسماء أصل عملها الجر، وأن الحروف المختصة بالأفعال أصل عملها الجزم، وهذا الفرض يظل نظريًّا إلى أن يتحقق صدقة باختباره، فيتحول إلى قاعدة، ولا يلزم كون الفرض ينطبق على كل أفراد الظاهرة لأن ذلك ليس ممكنًا، بل يكفي أن يخضع ما يخرج عن هذا الفرض للتعليل على نحو ما. كما أن اختبار صدق الفرض يتم بالتجربة، كما بينا ذلك عند حديثنا عن دور التجربة في الاستقراء النحوي.

ولكي يكون الفرض مقنعًا وصادقًا يجب أن يدلل الواقع على صدقه، ولقد تم ذلك بشكل كبير في الاستقراء النحوي، فلقد اختبر النحاة صدق فروضهم بعرضها على المادة المستقرأةكما رأينا ذلك منذ قليل، ولقد التزم النحاة بذلك؛ حيث نراهم يرفضون ويستبعدون كل الفروض التي تصف أو تفسر الظواهر، بما ليس له أصل في لغة العرب، أو بصورة أدق بمالا ينتمي إلى المادة المستقرأة التي كانت هي الفيصل في الحكم على صحة الفرض أو خطئه، والأمثلة على ذلك كثيرة، وهم يؤكدون دائمًا على أن الحكم بتخطئة الفرض راجع إلى أنه ليس من كلامهم[63]، أو لأنه ليس بمسموع من كلام العرب[64]، أو لا يحفظ مثله من كلام العرب[65]، أو لأنه لا نظير له في كلامهم[66].

فابن الأنباري يستبعد ما افترضه الكوفيون من جواز دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وفعل جماعة الإناث؛ لأنه لم يأت في النقل عن أحد من العرب ولا يصح في القياس؛ لأنه لا نظير له في كلامهم، في حين أنه يقبل فرضهم بجواز دخولها لتأكيد الفعل المستقبل لمجيئه في النقل وصحته في القياس[67].

كما استبعد أيضًا ما افترضه ثعلب لتفسير عامل النصب في الظرف الواقع خبرًا، فقد ذهب إلى أنه ينتصب بفعل محذوف غير مقدر، واستدل على فساد ما ذهب إليه أنه لا نظير له في العربية، ولا يشهد له شاهد[68].

وكما اشترط المحدثون أن تفسر الوقائع بأشياء تدخل في نطاق المعرفة التجريبية، اشترط النحاة كذلك أن تفسر الظواهر اللغوية بما يدخل في نطاق المادة المستقرأة، وابن جني يؤصل هذا المبدأ في باب أسماه "الاقتصار في التقسيم على ما يقرب ويحسن لا على ما يبعد ويقبح" يقول: "وذلك كأن تقسم نحو مروان إلى ما يحتمل حاله

من التمثيل وله، فتقول: لا يخلو من أن يكون فعلان أو مفعالاً أو فعوالاً، فهذا ما يبيحك التمثيل في بابه"[69]. فهو هنا يفترض ثلاثة فروض لوزن مروان، ثم يختبر هذه الفروض، فيصل إلى نتيجة مفادها أنه "يفسد كونه مفعالا أو فعوالاً أنهما مثالان لم يجيئا"[70]فهو يستبعد الفرضين؛ لأنه لا يجد لهما نظيرًا في كلام العرب ومع هذا فهو يرفض أن تفترض لوزن مروان أن يكون "مفلان أو مفوالاً أو فعوان أو مفوان أو نحو ذلك؛ لأن هذه ونحوها إنما هي أمثلة ليست موجودة أصلاً، ولا قريبة من الموجودة، كقرب فَعْوال ومَفْعال من الأمثلة الموجودة، ألا ترى أن فَعْوالا أخت فِعوال كِقرواش وأخت فُعْوال كعُصْواد، وأن مَفعالاً أخت مِفعال كمحراب، وأن كل واحد من مَفْلان ومَفْوان وفعوان لا يقرب منه شيء من أمثلة كلامهم"[71]فهو يشير– كما رأينا– إلى أن الفروض يجب وإن كان لا نظير لها في كلامهم أن تكون قريبة من كلامهم، لا أن تكون بعيدة وليست لها صلة بالمادة المستقرأة، وهو تأكيد من ابن جني على التصاق النحاة بالمادة المستقرأة فيما يضعونه من فروض لوصف ظواهرها وتفسيرها، ورفض ما يمكن تسميته بالخرافي من الفروض البعيدة تمامًا عن المادة المستقرأة وقد ذكر ابن هشام في الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها: أن يخرج على ما لم يثبت في العربية[72].

*** القاعدة:**

إذا صدقت الفروض وأثبت النحاة صوابها، أصبحت قاعدة أو قانونًا عامًا يحكم أفراد الظاهرة، وبناء القاعدة له شروط ذكرها الدكتور تمام حسان هي[73]:

1– أن تكون وصفًا لسلوك عملي مطرد في التركيب اللغوي.

2– أنها لابد أن تتصف بالعموم لا الشمول، أي تكون عامة لا كلية.

3– أن تكون مختصرة قدر الطاقة.

4– من الضروري إيراد بعض الشواهد والأمثلة التي جرى عليها الاستقراء، لتكون سندًا للقواعد وإيضاحًا لها.

لقد راعى النحاة هذه الشروط في بناء قواعدهم بشكل دقيق وعلى نحو يثير الإعجاب كما وصفه الدكتور تمام حسان.

موقف النحاة من التعميم والتباين:

تحدثنا من قبل عن درجتي التعميم والتباين وقلنا إنهما نتيجتان حتميتان للاستقراء الناقص، ولقد كان النحاة على وعي بذلك وهم يستقرؤون الظواهر اللغوية فلقد لاحظوا أن كثيرًا من الظواهر يطرد اطرادًا لا يختلف عن القواعد العامة التي وضعت لتقنينه إلا فيما ندر أوشذ، والشذوذ لا ينافي الفصاحة. كما لاحظوا أيضًا أن هناك بعض الظواهر التي لا تخضع بعض مفرداتها لقانونها العام خضوعًا تامًا؛ لأن اللغة سلوك بشري، يختلف أداؤه من شخص لآخر، مما يؤدي إلى أن تتعرض بعض الألفاظ أو المفردات لبعض التغييرات التي تخرج بها عن القاعدة العامة، يقول سيبويه: "أعلم أنهم مما يحذفون الكلم، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون

ويعوضون ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطًا"[74].

إشارة سيبويه ترصد بمنتهى الدقة الاختلاف أو التباين الذي لاحظه النحاة بين القواعد العامة "القياسية" والاستعمال الذي قد يخرج بالظاهرة عن القاعدة التي من المفترض بحسب ما استقرأه النحاة أن تأتي الظواهر مطابقة لها، فهو هنا مدرك أن الاستعمال خرج عن أصله أو قاعدته العامة، ومع هذا لم يذهب إلى تخطئته أو رفضه، بل قدم له فرضًا يصفه أو التمس له وجهًا أو علة تفسره. ويهمنا هنا أن نؤكد أن سيبويه كان على وعي بأن التعميم يقابله على الجانب الآخر تباين في بعض الظواهر، ولعل إشارة سيبويه إلى الاختلاف في بعض اللهجات بين القبائل العربية ورصده لها وبيان أثرها في بعض الظواهر التركيبية دليل يؤكد ما ذهبنا إليه، "فمن المحال عدم وجود تباين مقبول في تمثلات الظاهرة"[75].

فنصُ سيبويه والنحاة من بعده على أن العرب يحذفون ويعوضون ويستغنون بالشيء عن الشيء، هو رصد لهذا التباين، ولقد أدرك ابن جني ذلك فقال: "فإن قلت: زعمت أن العرب تجتمع على لغتها فلا تختلف فيها، وقد تراها ظاهرة الخلاف، ألا ترى إلى الخلاف في "ما" الحجازية والتميمية، وإلى الحكاية في الاستفهام عن الأعلام في الحجازية، وترك ذلك في التميمية، إلى غير ذلك، قيل: هذا القدر من الخلاف لقلته ونزارته، محتقر غير محتفل به، ولا معيج عليه، وإنما هو في الشيء من الفروع يسير فأما الأصول وما عليه العامة والجمهور، فلا خلاف فيه، ولا مذهب للطاعن به.. ومع هذا فليس شيء مما يختلفون فيه – على قلته وخفته – إلا له من القياس وجه يؤخذ به. ولو كانت هذه اللغة حشوًا مكيلاً وحثوًا مهيلاً، لكثر خلافها وتعادت أوصافها، فجاء عنهم جر الفاعل، ورفع المضاف إليه والمفعول به، والجزم بحروف النصب، والنصب بحروف الجزم، بل جاء عنهم الكلام سُدى غير محصل، وغفلاً من الإعراب، ولا سُغني بإرساله وإهماله عن إقامة إعرابه، والكُلف الظاهرة بالمحاماة على طرد أحكامه"[76].

فدرجتا التعميم والتباين متكاملتان، "فالتعميم يعكس الاطراد، والتباين يعكس الشذوذ غالبًا، وهو ما لايمكن استبعاده من أي نظام لغوي"[77]كما يعكس أيضًا إلى جانب الشذوذ، الاختلاف بين اللهجات، والفروق الاستعمالية التي تؤثر في الظواهر اللغوية.

فكما أدرك النحاة أن اللغة سلوك بشري، وسجلوا في استقرائهم التغيرات التي نتجت عن هذا السلوك، أدركوا كذلك أن اللغة كائن حي يتطور بمرور الزمن، فسجلوا بعض مظاهر هذا التطور، ومن أمثلة ذلك لغة أكلوني البراغيث، ولغتا القصر والنقص في إعراب الأسماء الستة..، مع التأكيد على أن هذه التطورات كانت جنبًا إلى جنب في الاستعمال اللغوي، ولم يلغ اللاحق منها السابق[78]وهذه التغيرات التي سجلها النحاة في استقرائهم سواء أكانت ناتجة عن السلوك البشري والفروق الاستعمالية أم ناتجة عن التطور اللغوي، ما هي إلا "أشكال من التباين عزيت لأصحابها حينًا، ولم تُعز أحيانًا"[79].

وإذ تنبه النحاة لهذه التباينات لم يهملوا تأصيلها، بل وضعوا لها فروضًا تصفها وتفسرها، وهذه الفروض

وإن خرجت عن القاعدة الاستقرائية العامة "القياسية"، فهو خروج مقبول، يُقره الواقع اللغوي، ويتقبله المنهج الاستقرائي. وإذ لم يؤصل النحاة هذه الظواهر استقرائيًا، تركوا تأصيلها لمنهج أخر من مناهج البحث.

أتم النحاة استقراء الظواهر اللغوية، وأصبحت لديهم مادة لغوية يمكن التعامل معها باعتبارها ممثلة للغة العرب، فبدأ النحاة بتحليلها وتصنيفها، وتجريدها، وهي خطوات مهمة جدًا في الاستقراء النحوي حيث يقوم النحاة في هذه المرحلة بتحليل المادة إلى مكونات وأجزاء، يتم من خلالها التعرف على مكونات التركيب اللغوي، من خلال تحليل الجمل إلى وحداتها الصغرى وهي الكلمات، ثم وصف هذه الأجزاء نحويًّا، وتحديد العلاقات التي تحكم هذه الوحدات داخل التركيب اللغوي[80].

ومن ثم يبدأ النحاة تصنيفاتهم بمعرفة العلاقات التي تربط بين المفردات، فالتصنيف قائم على أوجه الشبه والاختلاف بين المفردات، فإذا كانت العلاقات بين المفردات وفاقية متشابهة صنفت في صنف واحد، وإن اختلفت صنفت في أصناف متعددة[81].

ولمرحلتي التحليل والتصنيف أهمية كبيرة في التراث النحوي[82] فبفضلهما توصل النحاة إلى تجريد المسميات والمصطلحات والأبواب والقواعد النحوية.

الاستقراء وتأصيل الاستحقاق النحوي

كلمة تأصيل من أصل والأصل لغة: "أسفل كل شيء...وأصُلَ الشيء: صار ذا أصل... وكذلك تَأصَّلَ... وأصَلَ الشيء: قتله علمًا فعرف أصله"[83].

وأصْلُ الشيء: "أساسه الذي يقوم عليه... وأصَلَ الشيء: استقصى بحثه حتى عرف أصله"[84].

أما الأصل في الاصطلاح فله معان متعددة في التراث النحوي، فقد يقصد به أصل الوضع وأصل القاعدة وأصل الباب والأصل التاريخي، فقد استعمل بمفاهيم شتى، تختلف باختلاف النظرة المنهجية، مما جعل بعض الباحثين يصفه بأنه مصطلح معيب[85].

أما التأصيل فيعني "ذلك السعي إلى تجاوز ظاهر الأمور وواقع الاستعمال بحثًا عن اندراجهما في نظام متكامل رغم اختلاف معطياته، متماسك رغم تنوع مكوناته أو محاولة لوضع جهاز تفسيري نظري يعقلن ما قد يبدو فوضويًا ويرجع ما هو في واقعه استعمالات فردية في مقامات متباينة ولأغراض مختلفة إلى نمط موحد يفي بكل كلام مهما كانت دواعيه وغاياته ومهما كان مجال تصرف المتكلم فيه"[86].

وكل عمل تقعيدي يفترض نظرة شاملة لنظام اللغة وجزئياته المكونة له، وكل تبويب للمادة النحوية ينطلق من مبادئ عامة توجهه من وراء ستار وتؤسس اختياراته، ولا يصل النحوي إلى ضبط القواعد وتقديمها في أبسط صورة حتى ينطلق من جهاز تفسيري أو نمط نظري شامل تندرج فيه خطته ويبرر اختياراته[87].

والتأصيل في هذا البحث يهدف إلى الوقوف على حقيقة التقعيد في التراث النحوي، من خلال تقديم تصور نظري عام لا يكتفي فقط بالتفسير وإنما يكشف الجوانب المتعددة للتفكير النحوي، هذا التصور يقدم نظرة شاملة للأصول والمبادئ والأسس والمناهج العامة التي انتهجها النحاة في تقعيدهم للظواهر اللغوية.

وإذ ارتبطت دراسة تأصيل الاستحقاق النحوي بالتقعيد،نرى أن التقعيد يهدف إلى تقديم الضوابط والأسس التي يتم بمقتضاها وضع القواعد، "أي باستخراجها واستخلاصها من الظواهر اللغوية"[88]فهو "فحص لمادة لغوية تم جمعها بالفعل، ومحاولة لتصنيفها واستنباط الأسس والنظريات التي تحكمها"[89]ثم تقديمها على أنها أحكام كلية تنطبق على مفردات الظاهرة اللغوية "حتى تكون مرجعًا يُرجع إليه في معرفة النحو الذي كانت تُنطق عليه هذه اللغة، فيما سمى بعصر الاحتجاج اللغوي"[90].

ولكي يؤصّل النحوي ظاهرة لغوية كان عليه أن يقدم وصفًا لغويًا لمفردات هذه الظاهرة كما هي في المادة اللغوية التي تم جمعها بالفعل في مرحلة سابقة، ثم يضع فرضًا أو تصورًا ذهنيًا يضبط به مفردات الظاهرة، مع ملاحظة أن هذا الفرض لدى النحوي هو ذاته القانون القائم في الظاهرة.

وكلا العملين من مقتضيات المنهج العلمي "الذي يحتاج إلى فرضيات يستند إليها ومبادئ يعتمدها للتحكم في شتات المادة التي يرمي إلى الإحاطة بها"[91].

فقد لاحظ النحاة أن الفاعل يكون مرفوعًا، فقدموا لنا وصفًا لغويًا يمثل هذه الظاهرة في شكل فرض نظري عام يقضي بأن كل فاعل مرفوع. هذا الفرض يظل تصورًا نظريًا إلى أن يتم التأكد من صحته ومطابقته للظاهرة موضوع الدراسة، ويتم ذلك بخطوات منهجية استقرائيةفأولى الخطوات التأصيلية هي خطوة استقرائية تم من خلالها التوصل إلى القاعدة العامة التي تحكم مفردات الظاهرة؛ ولأن النحاة كانوا على وعي بأن استقراءهم ناقص حولوا هذه القاعدة العامة إلى قاعدة قياسية؛ ليتمكنوا من تعميم هذا الحكم على مواد أخرى لم يستقرؤوها يقول المازني: "إنك لم تسمع من العرب أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ومفعول، وإنما سمعت بعضًا فجعلته أصلاً وقست عليه ما لم تسمع"[92]وهذا منهج استنباطي استخدمه النحاة في تأصيلهم. ولأن التأصيل يعتمد على المادة اللغوية فإن النحاة قد رصدوا في مادتهم ما يخالف هذا القانون العام، فقد سمع نصب الفاعل قالوا: "خرق الثوبُ المسمارَ، وكسر الزجاجُ الحجرَ" والنحاة قد وضعوا لأنفسهم قاعدة عامة يتم بمقتضاها تأصيل الظواهر تعتمد هذه القاعدة على مبدأ وصفي يقضي بأن تصنف المادة اللغوية بحسب استعمالها وترددها بين أبناء اللغة، أي أن التأصيل يتم بالاعتماد على اللغة المنطوقة وتصنيف المادة اللغوية إلى مطردة وكثيرة وغالبة ونادرة وقليلة وشاذة، وعدّ النحاة نصب الفاعل شاذًا، وهذا منهج وصفي تعامل به النحاة في تأصيلهم للظاهرة. وكما نُقل عن العرب نصبهم الفاعل، فقد سُمع جر الفاعل، أيضًا قال الله تعالى: "**وَلَوْلاَ دَفْعُ اللهِ النَّاسَ**"[93]وقال تعالى: "**وَكَفَى بِاللهِ شَهِيدًا**"[94]وقد قدم النحاة لهذه المفردات تفسيرًا بيَّنوا فيه العلة أو السبب التي بمقتضاها خالفت قانونها العام والتفسير بهذا المعنى نقصد به التعليل في التراث النحوي، وأصل الاستحقاق ما تستحقه الكلمة بنفسها، كاستحقاق

الاسم الإعراب لأنه اسم[95]، والمقصود بالأصل هو أصل وضع الكلمة، أي أن الاسم أصل وضعه أن يكون معربًا، والفعل أصل وضعه أن يكون مبنيًا، فهو مستحق للبناء في أصله لذا لا يحق لنا أن نسأل عن سبب بنائه أو سبب إعراب الاسم؛ لأن "الأصل لا يعلل"[96]إلا طلبًا لمعرفة حكمة الواضع كما يقول ابن السراج: "وهذا ليس يكسبنا أن تتكلم كما تكلمت العرب، وإنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، وتُبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات"[97]. "وبهذا يجعل النحاة عملهم في تأصيل هذه الأصول من قبيل الاكتشاف لا من قبيل الاختراع"[98].

أي أن الكلم كما استقرأه النحاة مستحق لهذه الأحكام في أصل وضعه، "ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل"[99].

وإذا كان استقراء أقسام الكلم هو القاعدة المركزية الأولى في التأصيل النحوي، فإن استقراء أصل الاستحقاق لا يقل أهمية عنه، فهو في حقيقته يعد القاعدة الثانية في التأصيل النحوي، فهو لبنة مهمة جدًا في بناء الهيكل النحوي وركن أساس من أركان النظرية النحوية، لذا سُجل مادة ثانية في الدستور النحوي يقول سيبويه في ثاني أبواب كتابه "هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية: وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف... وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ؛ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يُحدِثُ فيه العامل – وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه – وبين ما يبني عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف وذلك الحرف حرف الإعراب"[100].

– نلاحظ من نص سيبويه أن النحاة استقرأوا أصل الاستحقاق فوجدوه ثلاثة أنواع.

1– أصل العمل.2– أصل الإعراب.3– أصل البناء.

كما نلاحظ أن أصلا الإعراب والبناء لا ينفصلان عن أصل العمل فهما متممان له ومتداخلان معه؛ لأن الإعراب أثر العمل، وأحسب أن إدراك سيبويه لهذه العلاقة هو الذي جعله يقدم هذه الأصول مجتمعة في الباب الثاني من كتابه أو قل في المادة الثانية من دستور النحو.

ثم يوالي سيبويه استقراء هذه الأصول منفردة في الباب نفسه وفي الأبواب التي تليه وكذا النحاة من بعده.

أولاً: استقراء أصل العمل:

إنه من البدهي عند ذكرنا للعمل أن نتذكر مباشرة نظرية العامل – إذا قلنا بالنظرية الصغرى والكبرى – فهي من أشهر نظريات النحو إن لم تكن الأشهر على الإطلاق، وأصل العمل جزء من هذه النظرية.

ونظرية العمل – باختصار – هي اقتران بين عنصرين، الأول منهما يُسمى العامل، والثاني يُسمى المعمول – والعلاقة بينهما علاقة اقتضاء[101]، فالعامل يقتضي معمولاً يقول أبو على الشلوبين: "والمقتضى هو الذي ينبغي

أن يجعل العامل"[102]. فالفعل يقتضي الفاعل والمبتدأ يقتضي الخبر... إلخ، وكل ما يحتاجه المقتضي (العامل) يعد معمولاً له.

والمعمول متأثر بالعامل ويظهر هذا الأثر في العلامة التي تلحق به؛ "لأن الإعراب إنما جيء به لبيان مقتضى العامل"[103]. وقد استقرأ النحاة كلام العرب فوجدوا أن الاسم لا ينفك عن التأثر بالعوامل، بسبب ما يعتوره من علامات الإعراب الظاهرة أو المقدرة أو الإعراب المحلي في حالة البناء، فقرروا أن الأصل في المعمول أن يكون اسمًا؛ لأنه "معرض للعوامل من الأفعال والحروف"[104]، والأخيران لا يقتضيان عاملاً غالبًا، باستثناء المضارع الذي أُلحق بالاسم.

فعلى سبيل المثال، تبين النحاة من استقراء كلام العرب وجود ملازمة بين الفعل والفاعل، "لا يكون الفعل بغير فاعل"[105]؛ و "لأنه لا يخلو الفعل من مضمر أو مظهر مرفوع من الأسماء"[106]ولا يكون الفاعل من غير فعل ظاهر أو مقدر، ولقد لاحظ النحاة أن هذا التلازم اكسب الفاعل موقعه وعلامته، فوضعوا فرضًا نظريًا يصف هذه العلاقة، يقضي بأن الفعل عامل وأن الفاعل معمول، وأن لهذه العلاقة أثرًا يتمثل في العلامة – مع ملاحظة أن هذا الفرض الذهني المجرد هو نفسه القانون القائم في الظاهرة – ثم قام النحاة باختبار فرضهم هذا، بتجربته على أرض الواقع، أي بعرضه على المادة اللغوية للتحقق من صدقه – ولا نقصد هنا تجربة صدق الفرض الخاص بالفعل والفاعل فقط، وإنما نقصد تجربة كل علاقة تلازميةاستقرأها النحاة من كلام العرب، فهناك علاقة بين الفعل والمفعول، وبين المبتدأ و الخبر، وبين الحروف والأسماء أو الأفعال بعد تحديد اختصاصها – فإذا توافق هذا الفرض الذهني بعد اختباره والقانون القائم في الظاهرة – فبها ونعمت – تحول إلى قانون أو قاعدة استقرائية عامة تصف هذه الظاهرة، وإن لم يتحقق صدق الفرض تحول النحاة إلى وضع فرض آخر لوصف الظاهرة.

ولقد تحقق صدق الفروض التي وضعها النحاة لوصف العلاقة بين العامل والمعمول فتحولت إلى قواعد استقرائية عامة تصف وتفسر "العلاقة التلازمية الشكلية بينهما"[107]. وهو ما عرف في التراث النحوي بالعامل.

فالعمل النحوي في حقيقته يقوم على استقراء الواقع اللغوي، والذي يولى المادة اللغوية فضل نظر سوف يجد أن هذه العلاقة قائمة مطردة بين مفرداتها.

وأحسب أن الداعي إلى هذا القول يرجع إلى أن "نظرية العامل تجريد ذهني عقلي لنظام نحوي يمتاز بالشمول والاطراد والدقة وعدم التعارض"[108].

والمقصود بالنظام ذلك الوجه الذي تستعمل عليه التراكيب؛ إذ ترد التراكيب على مجموعة محددة من الأوجه والقواعد يلزم تبَيُّنُها؛ إذ لا يكفي أن نحدد ما استعمل من التراكيب دون تحديد الوجه الذي استعملت عليه، ويمثل العمل نظامًا من هذه الأنظمة، التي تحكم التراكيب اللغوية، ويُلزمُ النحويين أن يضعوا له فروضًا أو نظريات تطابقه[109].

أي أن هذه الفروض هي في حقيقتها نتيجة لاستقراء ما تحمله التراكيب من علاقات تمت ملاحظتها من خلال الاستعمال اللغوي لهذه التراكيب. ثم صياغتها "يجعل بعض التراكيب عوامل تُعدّ أساس التركيب، وجعل بعض الكلمات معمولات تقتضيها هذه العوامل، واستغرقوا بهذين النوعين كل كلمات التركيب"[110].

إن المعمولاتبحسب ما توصل إليه النحاة من استقرائهم للغة العرب– كما أشرت سابقا– هي الأسماء وتشاركها الأفعال المضارعة – وسنتحدث الآن عن العوامل وأقسامها، ونبين أيّ هذه العوامل عدّه النحاة أصل العمل، ودلالة هذه الأصالة وأثرها في التأصيل النحوي.

– أقسام العامل:

باستقراء كلام العرب وجد النحاة أن العوامل تنقسم قسمين:

أولهما: العوامل اللفظية.

وثانيهما: العوامل المعنوية.

* أما العوامل اللفظية فباستقرائها وجدوا أن "الأصل في العامل "اللفظي" أن يكون من الفعل ثم الحرف ثم الاسم"[111].

وباستقراء هذه العوامل اللفظية، وجد النحاة أن الفعل لا ينفك عن طلب معمول له؛ لأن "كل فعل لا يخلو من أن يكون عاملاً"[112]فكل فعل يقتضي على الأقل فاعلاً، والمعمول كما نعلم أصله والاسم ويلحق به الفعل، والفعل لا يعمل في الفعل، و "العامل ينبغي أن يكون له اختصاص بالمعمول"[113]"والأفعال أدوات للأسماء تعمل فيها"[114]، والأسماء والحروف لا تقتضي معمولاً في الغالب، لذا قرر النحاة أن أصل العمل للأفعال[115].

ثم استقرأ النحاة الأفعال العاملة وقسموها إلى أفعال لازمة ومتعدية وناقصة، وبينوا عمل كل فعل من هذه الأفعال.

– أما فيما يتعلق بعمل الحروف فقد استقرأ النحاة الحروف فوجدوها تنقسم ثلاثة أقسام:

الأول منها: ما يدخل على الأسماء فقط دون الأفعال، وما كان كذلك فهو عامل في الأسماء.

الثاني: ما يدخل على الأفعال فقط ولا يدخل على الأسماء، وما كان كذلك فهو عامل في الأفعال.

الثالث: ما يدخل على الأسماء والأفعال، ولا يختص بأحدهما دون الآخر وما كان هذا حاله فلا يعمل في الأسماء ولا الأفعال.

– أما الأسماء فالعامل منها أسماء الأفعال، واسم الفاعل، واسم المفعول، والمصدر وغيرها، والأصل في الأسماء ألا تعمل في الفعل ولا في الحرف؛ لأنها المعرضة للعوامل من الأفعال والحروف وسنناقش ذلك قريبًا. وقد أحصى النحاة العوامل اللفظية فوجدوها ثمانية وتسعين عاملاً.

أما العوامل المعنوية فهما عاملان على الأصح، عامل الرفع في المبتدأ، وعامل الرفع في الفعل المضارع[116].

– أما فيما يختص بعمل هذه العوامل فهو ينحصر في الرفع والنصب والجر والجزم أما الرفع والنصب والجر فهو الأصل في عمل هذه العوامل وذلك لاختصاص الاسم بها، والأصل في المعمول أن يكون اسمًا.

– أما الرفع والنصب فالأصل فيه للفعل يقول سيبويه: "وذلك قولك: ضرب عبد الله زيدًا، فعبد الله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذهب، وشغلت ضرب به كما شغلت به ذهب [يعني قوله سابقًا ذهب عبد الله]، وانتصب زيد؛ لأنه مفعول تعدى إليه فعل الفاعل"[117].

فسيبويه هنا يرى أن الفعل هو الذي أدى إلى رفع الفاعل ونصب المفعول وهذا ما أكده ابن السراج يقول: "وأول عمله [يعني الفعل] أن يرفع الفاعل أو المفعول، الذي هو حديث عنه نحو: قام زيد، وضُرب عمرو، وكل اسم تذكره ليزيد في الفائدة بعد أن يستغنى الفعل بالاسم المرفوع الذي يكون ذلك الفعل حديثًا عنه فهو منصوب"[118]. وهذا يعني أن "أصل عمل النصب إنما هو للفعل"[119].

– أما الجر فالأصل فيه للحرف، وذلك بعد اختصاصه؛ "لأن أصل كل حرف اختص بالاسم، ولم يكن كالجزء منه أن يعمل الجر"[120].

– أما الجزم فالأصل فيه أن يكون في الأفعال، ويكون بالحرف بعد اختصاصه "فالمختص بالفعل.. إن لم يتنزل منه منزلة الجزء فحقه أن يعمل. وإذا عمل فأصله أن يعمل الجزم"[121].

توصل النحاة من استقرائهم أصل العمل إلى تأصيل مجموعة من القواعد الاستقرائية العامة سنعرض لبعضها بالتحليل في الأسطر القادمة؛ لنرى أثرها في التأصيل للنظرية النحوية.

– أول هذه القواعد أن الأصل في العمل الفعل، وهذا يستدعى بالضرورة تفسير ما استقرأه النحاة من أعمال الحرف والاسم – في كلام العرب – الذي اختلف مع هذه القاعدة العامة، يقول ابن عصفور: "فما وجد من الأسماء والحروف عاملاً فينبغي أن يسأل عن الموجب لعمله"[122].

ولقد أجاب النحاة عن هذا السؤال بطريقتين، أولهما: إلحاق هذه الحروف والأسماء بالأفعال في العمل وحملها عليها، وثانيهما: بيان وجه الشبه أو العلة التي بمقتضاها تم هذا الإلحاق.

– استقراء النحاة لعمل الحروف تم في إطار الاختصاص والقاعدة تقضي بأن الحرف المختص هو الحرف العامل، وأن الحرف غير المختص لا يعمل، إلا أن التزام النحاة بوصف اللغة المنطوقة كما استقرأوها من كلام العرب، جعلهم يرصدون إعمال بعض الحروف غير المختصة، مثل إعمال "ما" و "لا"، ولقد تم تأصيل مثل هذه الحروف وفق مناهج أخرى كالاستنباطي والفلسفي والوصفي.

– القول بأن الأصل في الحروف المختصة بالأسماء عمل الجر، وهذا التعميم يقتضي تفسيرًا لما استقرأه النحاة من إعمال إن وأخواتها – بعد اختصاصها– النصب في الأسماء.

– والقول بأن الأصل في الحروف المختصة بالأفعال عمل الجزم، يقتضي هذا التعميم أيضًا تفسيرًا لما استقرأه النحاة من إعمال أن وأخواتها– بعد اختصاصها– النصب في الأفعال.

– كما يؤصل النحاة العلاقة بين العامل والمعمول بقاعدة مهمة تقضي بأن "العامل حقه أن يتقدم على المعمول"[123]ما لم يمنع مانع، وتصطدم هذه القاعدة بما يستقرؤه النحاة من حالات تقدم فيها المعمول على العامل. وهو ما يستدعى رد هذه الشواهد إلى أصل القاعدة. وقد تم ذلك في إطار المناهج الأخرى.

– وإذا كان أصل الرفع للفعل فإن ظهور علامة الرفع على المبتدأ في قولنا: التلميذُ مجتهد وظهورها على الفعل المضارع في قولنا: يقرأ التلميذ الكتاب يستدعى تفسيرًا؛ إذ إن الأثر ظاهر والعامل لا يظهر، ولقد ترك النحاة الإجابة إلى منهج آخر.

– ولقد بنى النحاة على ذلك أيضًا أنه لا يجوز الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي أي مالا يعمل فيه العامل، فلا يفصل بين الفاعل وفعله وبين الجار ومجروره.... إلخ. وتطبيق هذا الأصل يستدعى تفسيرًا لما ورد في لغة العرب من فصل بين العامل ومعموله.

ثانيًا: استقراء أصل الإعراب:

الإعراب هو اختلاف آخر الكلمة لاختلاف العامل فيها لفظًا وتقديرًا[124]والاختلاف بسبب أن المعرب تعتوره المعاني المختلفة، فجعلت حركات الإعراب أدلة على هذه المعاني، فهذه الحركات "تبين الفاعل من المفعول وتفرق بين المعاني كما في قولهم: ما أحسن زيدًا، فإنه إذا عرى عن الحركات احتمل النفي والاستفهام والتعجب، وكذلك قولك: ضرب زيد عمرًا، لو عريته من الإعراب لم تعرف الفاعل من المفعول"[125].

وهذه المعاني الموجبة للإعراب إنما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل، فالتركيب شرط حصول موجب الإعراب.

فلقد لاحظ النحاة من خلال استقرائهم لكلام العرب أن كلمة (زيد) وما يماثلها متغيرة الآخر بتغير ما يدخل عليها كما يلي:

قرأ زيدٌ الكتابَ، كان زيدٌ تلميذًا مجتهدًا.

رأيت زيدًا في الحديقة، إن زيدًا تلميذٌ مجتهدٌ.

مررت بزيد وهو جالس في الحديقة.

فوجد النحاة أن ثمة ثلاث علامات تطرأ على كلمة (زيد) هي الضمة والفتحة والكسرة فهو يقبل "بصيغة واحدة معاني مختلفة"[126].

فقرروا أن الاسم مستحق للرفع والنصب والجر؛ "لأنه يقع على ثلاثة معان: الفاعلية والمفعولية والإضافة، فخص كل معنى منها بإعراب يدل عليه"[127]، فالضمة يحتاج إليها الفاعل، والفتحة يحتاج إليها المفعول، والكسرة يحتاج إليها الاسم المجرور. وبتكرار التجربة واختبارها على أرض الواقع، تبين النحاة صدق ما توصلوا إليه، لذا حرروا ذلك في قاعدة استقرائية عامة تنص على أن الإعراب إنما حقه أن يكون للأسماء[128]؛ لأنها مفتقرة إلى ما

يدل عليها بخلاف الأفعال والحروف "التي تدل صيغها على معانيها"[129].

إلا ان هذا التعميم وُجد ما يخالفه فقد وجد النحاة أن كلمة (يكتب) وأمثالها متغيرة الآخر أيضًا بتغير ما يدخل عليها على النحو التالي:

يكتبُ التلميذ الدرس.

لن يكتبَ التلميذ الدرس.

لم يكتبْ التلميذ الدرس.

فالفعل المضارع يقبل ثلاث علامات الضمة والفتحة والسكون، واطراد تأثر المضارع بالعوامل دعا النحاة إلى القول بإعراب المضارع إن لم يتصل بنوني التأنيث والتوكيد يقول سيبويه: "وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين"[130]وهذا يقتضي تفسيرًا في ضوء القاعدة العامة التي تنص على أن المستحق للإعراب هو الاسم، يقول الزجاجي: "فكل اسم رأيته معربًا فهو على أصله، لا سؤال فيه.. وكل فعل رأيته معربًا فقد خرج عن أصله لعلة لحقته، فسبيلك أن تسأل عن تلك العلة حتى تعرفها"[131]. وقد ذهب بعض الكوفيين إلى أن الإعراب أصل في المضارع أيضًا[132].

– حالات الإعراب كما بينها سيبويه، النصب والجر والرفع والجزم، فالاسم مستحق للرفع والنصب والجر "وليس في الأسماء جزم"[133]، والمضارع مستحق للرفع والنصب والجزم، "وليس في الأفعال المضارعة جر"[134].

– وإذا ثبت استحقاق المعرب لهذه الحركات جعل النحاة الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات[135]، إلا أنهم استقرأوا بعض المتغيرات التي تطرأ على المعرب وتحمل علامات أخرى تدل على هذا التغير، منها الألف والنون والياء والنون في المثنى، والألف النون والواو والنون في الجمع... إلخ، فجعل النحاة هذه الحروف فرعًا للإعراب بالحركات، وباستقراء كلام العرب وجد النحاة أن ما يُعرب بهذه الحروف هو المثنى والجمع والأسماء الستة والأفعال الخمسة.. إلخ. وبيّنوا المقتضى لإعراب هذه الكلمات بالحروف من دون الحركات[136].

– وإذا كان الاسم مستحقًا للإعراب في أصله بالحركات، وأن الإعراب للإبانة عن المعاني، فقد ربط النحاة بين الحركات والمعاني، فخصصوا كل معنى بحركة تدل عليه، فالرفع في الأصل علم الفاعلية، ثم استقرأ النحاة المرفوعات بعد ذلك فوجدوها تتمثل في المبتدأ والخبر واسم كان وخبر إنّ...إلخ، وقد حملوا هذه المرفوعات على الفاعل، وجعلوا النصب علم الفضلية في الأصل، أي علم المفعولية، وباقي المنصوبات محمولة عليه كالحال والتمييز... إلخ، وأما الجر فجعلوه علم الإضافة[137].

– الأصل في الأسماء إذ هي مستحقة للإعراب أن تظهر عليها علامات الإعراب وباستقراء النحاة للأسماء لاحظوا أن بعض الأسماء لا تظهر عليها هذه العلامات، على الرغم من كون هذه الأسماء معربة ومستحقة للإعراب ولم يعرض لها ما يخرجها عن أصلها، فدعا ذلك العلماء إلى القول بالإعراب التقديري والذي يعني أن حرف الإعراب أبى تحمل الحركة.

وتقدير الإعراب يكون لأحد شئيين: إما تعذر النطق به وذلك في الاسم المقصور، والاسم المفرد المضاف إلى ياء المتكلم، وإما لثقله ويكون ذلك في الاسم المنقوص رفعًا وجرًا، وجمع المذكر السالم المضاف إلى ياء المتكلم رفعًا[138].

– والأسماء إذ هي مستحقة للإعراب لابد أن تستوفى الحركات الثلاث والتنوين إلا أن النحاة باستقراء كلام العرب وتتبعهم للأسماء وجدوا أن بعض هذه الأسماء يُختزل عنه الجر والتنوين، ويحرك بالفتح في موضع الجر، ما لم يكن مضافًا أو محلى بأل.

فالاسم إذا استوفى الحركات والتنوين فهو منصرف وهذا أصله[139]، وإذ حرم الجر والتنوين فهو غير منصرف، وباستقراء هذه الأسماء غير المنصرفة وتتبعها في كلام العرب، حدد النحاة الأسباب المانعة من الصرف، كما وضعوا الضوابط اللازمة للمنع من الصرف، وأهمها أن الاسم يمنع من الصرف إذا اجتمع فيه سببان من الأسباب المانعة منه والتي أطلق النحاة عليها اسم العلل المانعة من الصرف[140].

ثالثًا: استقراء أصل البناء:

البناء هو لزوم أخر الكلمة ضربًا واحدًا من السكون أو الحركة، لا لشيء أحدث ذلك من العوامل.

ولقد لاحظ النحاة في استقرائهم للكلم أن كلمة (قرأ) وأمثالها، تلزم حالة واحدة لا تتغير بتغير دخول العوامل عليها أو بتغير موقعها في الجملة كالتالي.

– قرأ الطالب الكتاب.

– ما قرأ الطالب الكتاب.

– إن قرأ الطالب الكتاب فهو مجتهد.

– الذي قرأ الكتاب الطالب.

فوجدوا أن ثمة علامة واحدة ملازمة للكلمة، وبالاستقراء تبين النحاة أن الحرف يشارك الفعل في البناء، لذا فقد عمم النحاة هذه النتيجة الاستقرائية بعد التحقق من صدق اختبارها ونصوا على أن أصل الأفعال والحروف البناء[141]. ولأن البناء نقيض الحركة فقد نصوا أيضًا على أن أصل علامة البناء السكون[142]، فالأفعال والحروف كلها حقها أن تكون مسكنة الأواخر. يقول المبرد: "وكان حق كل مبنى أن يسكن آخره"[143].

– وبنى النحاة على هذه الأصول أن كل فعل مبنى فهو على أصله ولا سؤال فيه[144]، وأن الحروف لا يعلل لبنائها؛ لأنها غير مستحقة للإعراب[145]، "والشيء إذ لم يُعدل به عن أصله لم يقع فيه تعليل"[146].

– ولقد لاحظ النحاة في استقرائهم أن بعض الأسماء يكون مبنيًا وأن بعض الأفعال يأتي معربًا وهذا مخالف نظريًا للقاعدة العامة التي تنص على أن البناء للأفعال والحروف، يقول الزجاجي: "وكل اسم رأيته مبنيًا فهو خارج عن أصله، لعلة لحقته فأزالته عن أصله، فسبيلك أن تسأل عن تلك العلة حتى تعرفها، وكل فعل رأيته معربًا فقد خرج

عن أصله لعلة لحقته فسبيلك أن تسأل عن تلك العلة حتى تعرفها"[147].

ويظل السؤال قائمًا لما بُنيت هذه الأسماء ولما أعرب الفعل المضارع – غير المتصل بنوني النسوة والتوكيد – ويرجئ النحاة الإجابة لمناهج البحث الأخرى.

– ولأن الأصل في البناء السكون، فقد تساءل النحاة عن السبب وراء بناء الماضي على الحركة، وبناء بعض الحروف على الحركة أيضًا، يقول ابن يعيش: "فإذا وجدت مبنيًّا ساكنًا فليس لك أن تسأل عن سبب سكونه؛ لأن ذلك مقتضى القياس فيه، فإن كان متحركًا فلك أن تسأل عن سبب الحركة وسبب اختصاصه بتلك الحركة دون غيرها من الحركات"[148].والمقصود بالقياس هنا هو القاعدة الاستقرائية العامة التي تتسم بالاطراد.

لذا يرى البحث النحاة أصّلوا أصل الاستحقاق في ضوء القول بالأصل والفرع فالأصل في العمل للفعل والأصل في الإعراب للاسم والأصل في البناء للفعل وما خالف هذه الأصول العامة الاستقرائية ردّ إليها بصورة أو أخرى من خلال مناهج البحث الأخرى واعتماد مبدأ الأصالة والفرعية مسلك علمي سليم فقد ذهب الدكتور تمام حسان إلى أن من صفات العلوم تجريد الثوابت والاقتصاد[149]، وأحسب أن مبدأ الأصل والفرع تطبيق لهذين المبدأين من مبادئ العلوم، وقدرة الكلمة على الانتماء إلى قسم من أقسام الكلم واكتسابها لمعنى من المعاني من خلال الإعراب والموقع كل ذلك لا يتم في المفردات وإنما يتم في التركيب.

والإسناد هو رأس أبواب التركيب، وهو أصل وضعه؛ لأن معيار الجملة قائم على كيفية تركيبيها والعلاقة الحاصلة بين مفرداتها، لذا كان أول مفهوم ورد للجملة في التراث النحوي هو أنها مسند ومسند إليه يقول سيبويه: "هذا باب المسند والمسند إليه، وهما مالا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدًا، فمن ذلك الاسم المبتدأ أو المبنى عليه، وهو قولك: عبد الله أخوك: وهذا أخوك ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلابد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدٌّ من الآخر في الابتداء"[150].

ولقد وضح من نص سيبويه السابق أن الكلام يأتلف من صورتين هما: الاسم مع الاسم، والفعل مع الاسم[151]، إلا أن الاستقراء النظري للكلم يفرض صورًا أخرى للائتلاف بين أقسامه يقول الرضى: "والتركيب العقلي الثنائي بين الثلاثة الأشياء، أغنى الاسم والفعل والحرف لا يعدو ستة أقسام: الاسمان والاسم مع الفعل أو الحرف، والفعل مع الفعل أو الحرف، والحرفان"[152].

هذا ما يفرضه الاستقراء النظري، وباستقراء كلام العرب للتحقق من صدق هذا الفرض بالتجربة والاختبار على أرض الواقع، أي بالاحتكام إلى لغة العرب تبين للنحاة أن الأمر مختلف، "فالاسمان يكونان كلامًا لكون أحدهما مسندًا والآخر مسندًا إليه، وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندًا والاسم مسندًا إليه، والاسم مع الحرف لا يكون كلامًا... والفعل مع الفعل أو الحرف لا يكون كلامًا لعدم المسند إليه، وأما الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند إليه"[153].

بهذه النتيجة ثبت عدم صدق الفرض، فوضع النحاة فرضًا آخر يطابق ما توصلوا إليه من نتائج ويصف الائتلاف القائم بين أقسام الكلام يقول الرضى: "لا يتيسر الإسناد إلا في اسمين أو فعل واسم"[154]. وهذه هي النتيجة التي توصل إليها سيبويه باستقراء كلام العرب ودار حديث النحاة من بعده حولها. باستثناء ما ذهب إليه الفارسي من كون الائتلاف ما بين الحرف والاسم في النداء نحو: يا زيد يكون كلامًا مفيدًا[155].

فالتمييز بين نوعي الجملة بني على أساس ما تبدأ به الجملة، فالاسمية اسمية وإن كان بها فعل نحو قولنا: زيد ذهب، والفعلية فعلية؛ لأنها بدأت بفعل نحو قولنا: ذهب زيد، وإن بدا هذا التمييز بين نوعي الجملة بدهيًّا وأن جميع اللغات تتفق في التمييز بين الجملة الاسمية والفعلية[156]، إلا أنه قد دار حوار بين النحاة قديمًا حول اسمية الجملة التي تحمل فعلاً فالجمهور يرى أنها اسمية، والكوفيون يرون أنها فعلية تقدم فيها الفاعل على الفعل[157].

وقد قسم الزمخشري الجملة إلى أربعة أقسام: فعلية واسمية وشرطية وظرفية، وقد ردّ ابن يعيش الشرطية والظرفية إلى الفعلية[158].

وقد قسم ابن هشام الجملة إلى ثلاثة أقسام: الاسمية والفعلية والظرفية[159]، وتبعه السيوطي في هذا التقسيم[160]. وقد ردّ الدكتور محمد حماسة الجملة الظرفية إلى الفعلية أيضًا وبهذا يبقى أن للجملة صورتين اثنتين هما: الاسمية والفعلية[161]. وهذا ما انتهى إليه النحاة في استقرائهم لأقسام الجملة في العربية.

كما استقرأ النحاة ما يمكن أن تؤديه الجملة من وظائف نحوية، وذلك بدراسة قدرتها على القيام بما تقوم به المفردات من وظائف؛ إذ الأصل أن الجملة تنوب عن المفرد، وعلى هذا الأساس قسم النحاة الجمل إلى قسمين: جمل لها محل من الإعراب وأخرى لا محل لها من الإعراب[162]. فالأولى يُقدر لها حكم من أحكام المفرد، أي الرفع والنصب والجر والجزم، والأخرى لا يمكن أن تجري عليها هذه الأحكام[163].

وإذ بنى النحاة تأصيل الجملة على وجود ركني الإسناد فإن حذف أحدهما أو إضماره يستدعي تفسيرًا لهذا القانون، كما أن الأصل في الجملة على ما استقرأه النحاة هو الترتيب بين عناصرها والعدول عن هذا الترتيب بالتقديم والتأخير يستلزم تفسيرًا.

إن استقراء النحاة للجملة يوضح مدى إدراكهم لأهميتها، إذ عرفوا أن دراسة العربية لا تتم إلا بدراستها فهي الوحدة الصغرى للكلام أو كما يقول ابن جني "الجمل قواعد الحديث"[164] والناس لا يتحدثون بالمفردات؛ "لأن اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئًا"[165]"والفائدة لا تجني من الكلمة الواحدة، وإنما تجني من الجمل ومدارج القول"[166].

ويقول عبد القاهر الجرجاني: "ومما ينبغي أن يعلمه الإنسان ويجعله على ذكر، أنه لا يتصور أن يتعلق الفكر بمعاني الكلم أفرادًا مجردة من معاني النحو، فلا يقوم في وهم ولا يصح في عقل، أن يتفكر متفكر في معنى "فعل" من غير أن يريد أعماله في اسم، ولا أن يتفكر في معنى "اسم" من غير أن يريد أعمال "فعل" فيه، وجعله

فاعلاً له أو مفعولاً، أو يريد فيه حكمًا سوى ذلك من الأحكام"[167].

لذا وجدنا الرضى يستدرك على النحاة قولهم باستحقاق الاسم للإعراب وأصل الأسماء الأفراد ثم يعلل ذلك بان "الواضع لم يضع الأسماء إلا لتستعمل في الكلام مركبة، فاستعمالها مفردة مخالف لنظر الواضع، فبناء المفردات وإن كانت أصولاً للمركبات عارض لكون استعمالها مفردة عارضًا لها غير وضعي"[168].

فأصل وضع المفردات أن تكون مركبة لا مفردة، فالاسم لا يستحق إعرابًا ولا موقعًا إلا في التركيب وكذا الفعل لا يستحق عملاً إلا في التركيب.

الخاتمة

بين البحث العلاقة بين النحو والاستقراء والهدف من الاستقراء في النحو العربي والذي تمثل في محاولة النحاة وضع نحو للعربية يتوافق وعربية القرآن الكريم التي رأى اللغويون الأوائل أنها تمثل العربية الفصحى الجامعة للعرب على اختلاف قبائلهم وتباعد أماكن سكناهم. وبينت الدراسة أن الهدف من الاستقراء ارتبط بالأسباب التي دعت إلى وضع النحو، التي دارت في مجملها حول القرآن الكريم سواء أكان ذلك مخافة اللحن فيه أم لفهم نصه المعجز.

كما أوضح أن النحاة اعتمدوا في تأصيلهم للتراث على الاستقراء الناقص، الذي ينتقل فيه الباحث من دراسة بعض المفردات الخاصة إلى القول بوجود قانون عام ينطبق على جميع مفردات الظاهرة.

وأشار إلى علاقة النحو بأسس الاستقراء وكيف اعتمد النحاة على هذه الأسس في التأصيل فبينت كيف أخضع النحاة ظواهر اللغة للملاحظة ثم للتجربة من خلال طريقتين: أولهما أطلقنا عليها الطريقة الوصفية واختبر النحاة فيها تجاربهم من خلال مشافهة الأعراب وسؤال العلماء ومناظرتهم.

والأخرى: أطلقنا عليها الطريقة العقلية واستخدم النحاة فيها السبر والتقسيم في اختبار ما توصلوا إليه من قواعد وقوانين.

وبين البحث كيف حرص النحاة على أن تكون فروضهم التي تصف الأنظمة القائمة في الظواهر نابعة من استقرائهم للمادة اللغوية ومن ثم رفضوا كل الفروض التي لا أصل لها في كلامهم، وأدرك النحاة أن التعميم تعويض منهجي عن عدم القدرة على الاستقراء التام ومن ثم فإن كون القواعد تتسم بالتعميم هو نتاج طبيعي لتأصيلها على استقراء ناقص وفي ضوء كون القاعدة وصفًا لسلوك لغوي فقد أدرك النحاة أيضًا أن التعميم يقابله تباين في بعض الظواهر وفي ظل إدراك النحاة لظاهرتي التعميم والتباين حرصوا على ألا يصفوا ما خرج من الاستعمالات اللغوية عن قاعدته الاستقرائية العامة بالخطأ، بل قدموا له فرضًا جديدًا بصفة أو التمسوا له علة تفسره، فهو خروج مقبول يقره الواقع اللغوي ويتقبله المنهج الاستقرائي.

وأوضح البحث استقراء النحاة لأصل الاستحقاق وبين أنه ثلاثة أنواع أولها: أصل العمل وثانيها: أصل الإعراب وثالثها: أصل البناء كما عرضت الدراسة لاستقراء النحاة للجملة وبينت ما يأتلف من الكلام في العربية.

Abstract

The Foundations of Grammatical Survey and their Effectiveness in Grammatical Judgement

By Mutlaq Muhammad Mubarak Al-Marshad

The research discusses linguistic induction and its steps in collecting scientific material by linguists. It explores the similarity between the steps of collecting material and the grammatical analysis process, which both rely on observation, assumption of hypotheses, and experimentation to reach a continuous judgment of Arabic speech. The linguist and grammarian reach a general rule that is free from variation and disturbance by generalizing the observations and discovering the internal and external relationship between linguistic phenomena. If anything deviates from the collected material, the grammarians describe it as deviating from the original rule or situation for a reason, or because it is anomalous. The foundations of linguistic induction are based on observation, which requires patience and composure to reveal the details of any linguistic phenomenon and to explain the internal and external relationships that connect linguistic phenomena. Then, the linguists experiment to confirm the validity of their induction results and to measure the extent to which these linguistic results correspond to the phenomena they have observed by using a descriptive method, which involves examining Arab grammarians, questioning and debating them, or using a rational method that relies on investigation and division to test their results. Then, assumptions are imposed, where the linguists study linguistic phenomena and provide assumptions that describe and explain the relationships between these phenomena. To make the assumption convincing and truthful, it must be supported by evidence. The linguists have tested the validity of their assumptions by presenting them to the collected material, and then they developed their grammatical rule, which is based on the continuous judgment that regulates linguistic counterparts regarding the origin of action, whether it is verbal or semantic, the origin of inflection, and the origin of construction in sentence structures of various types.

الهوامش

(1) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار الحديث– القاهرة 1423هـ– 2003م: مادة (ق – ر – أ).

(2) لسان العرب: مادة (ق – ر – ا).

(3) المكي، عبد الرازق، الاستقراء والبحث العلمي للأستاذ– القاهرة 1965، ص 7.
(4) قاسم، الدكتور محمود،المنطق الحديث ومناهج البحث، مكتبة الأنجلو المصرية. بلا ط و ت.: ص7، 8.
(5) التهانوي، محمد بن علي بن القاضي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، راجعه د/ رفيق العجم وآخرون، مكتبة لبنان – بيروت الطبعة الأولى 1996م. 1/ 172، الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، الكليات للكفوى، أعده للطبع د/ عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت الطبة الثانية 1993م، ص105.
(6) النشار، على سامي، مناهج البحث عند مفكري الإسلام، دار المعارف مصر، الطبعة الرابعة 1978م: ص91.
(7) صليبا، جميل، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني والمصري، 1978م 71/1.
(8) المنطق الحديث ومناهج البحث: ص 16.
(9) بندر، عبد الزهرة محمد، منهج الاستقراء في الفكر الإسلامي أصوله وتطوره، رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم تحت رقم 779. ص8.
(10) المنطق الحديث ومناهج البحث: ص20.
(11) دويدري، الدكتور رجاء وحيد. البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارسته العملية، دار الفكر المعاصر– دمشق، الطبعة الأولى 1421هـ– 2000م: ص31.
(12) البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارسته العملية، ص115، 116.
(13) قواعد أساسية في البحث العلمي، د/ سعيد إسماعيل صيني، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى 1415هـ– 1994م. ص62.
(14) المنطق الحديث ومناهج البحث: 131.
(15) ينظر: توفيق الطويل خصائص التفكير العلمي بين تراث العرب وتراث الغربيين، مجلة عالم الفكر، العدد الثالث 1973. ص 183.
(16) المنطق الحديث ومناهج البحث: ص20.
(17) السابق: نفسه.
(18) الملخ، الدكتور حسن خميس،التفكير العلمي في النحو العربي: الاستقراء– التحليل– التفسير، دار الشروق– عمان– الأردن، الطبعة الأولى 2002م: ص74.
(19) ابن جني، أبو الفتح عثمانالخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة 1999م: 10/2.
(20) التفكير العلمي في النحو العربي: 68.
(21) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية بيروت بلاط وت 2/ 94.
(22) تيرنس موور وكريستين كارلنغ، فهم اللغة، ترجمة: حامد حسين الحاج، دار الشئون الثقافية – بغداد الطبعة الأولى 1984، ص 43نقلا عن التفكير العلمي في النحو: ص76.
(23) التفكير العلمي في النحو العربي: ص 76 بتصرف.
(24)ابن السراج، محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق الدكتور عبد المحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة– بيروت، الطبعة الثالثة 1988م: 1/ 35.
(25) الخصائص: 1/ 190.
(26) ابن عصفور، علي بن مؤمن، المقرب، تحقيق عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، الطبعة الأولى 1971م.1/ 45.
(27) الأصول في النحو: 1/ 35.
(28) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية – بيروت 1418هـ، 1998م 235/1 مسألة 28.
(29) شرح جمل الزجاجي، تحقيق د/ صاحب أبو جناح، من منشورات وزارة الثقافة والإعلام – بغداد بلات، 100/1.

(30) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 83 مسألة 18.
(31) الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح الرضى على كافية ابن الحاجب، تحقيق د/ عبد العال مكرم، عالم الكتب– القاهرة – الطبعة الأولى 1421هـ، – 2000م، 1/ 200.
(32) الخصائص: 1/ 137 وبيت الجعدي المشار إليه هو قوله.. كأننا رعن قفٌ يرفعُ الآلا.
(33) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل – بيروت، الطبعة الأولى بلات، 349/2 يقول: «أما حاشا فليس باسم، ولكنه حرف» وسيبويه لا يجيز النصب بها لأنه لم يبلغه كما ذكر صاحب الجني الداني ص562.
(34) ينظر القول بفعلية حاشا في: المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق الشيخ عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية الطبعة الثانية 1399هـ– 1979، 4/ 391، شرح المفصل لابن يعيش مكتبة المتنبي – القاهرة بلاط وت 2/ 85، ابن مالك، شرح التسهيل، تحقيق د/ عبد الرحمن السيد ود/ محمد بدوي المختون، دار هجر – القاهرة الطبعة الأولى 1410هـ – 1990م، 2/ 306، الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسنشرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب– القاهرة، الطبعة الأولى 1421هـ – 2000م.2/ 176،الأشموني، نور الدين أبو الحسن علي بن محمد شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية بلاط وت 2/ 165.
(35) شرح التسهيل: 2/ 307.
(36) شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري، دار إحياء الكتب العربية بلاط وت 316/1.
(37) شرح التسهيل: 2/ 177.
(38) البيت الطويل وهو في ديوانه ص 85، شرح الأشموني 203/1 شرح التصريح 1/ 316.
(39) ينظر شرح التصريح: 1/ 317.
(40) وافي، الدكتور عبد الواحد، علم اللغة، دار نهضة مصر– القاهرة، الطبعة السابعة.: ص31.
(41) ينظر للدكتور على أبو المكارم الظواهر اللغوية في التراث النحوي القاهرة الحديثة للطباعة 1968، ص120، وله أيضا: تقويم الفكر النحوي، دار الثقافة– بيروت. بلا ط وت: ص68.
(42) الخصائص: 1/ 385.
(43) الخصائص: 1/ 251.
(44) السابق: 1/ 243.
(45) الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي– القاهرة ودار الرفاعي بالرياض – الطبعة الثانية 1403هـ – 1983م. ص 3– 5.
(46) ينظر على سبيل المثال الكتاب: 2/ 48، 154، 3/ 312، 315، 328.
(47) الكتاب: 1/ 124.
(48) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 702 مسألة 99.
(49) لقد قام بعض العلماء بتسجيل هذه المناظرات والمجالس العلمية في مؤلفات خاصة منها مجالس العلماء للزجاجي ولثعلب، وخصص لها السيوطي الفن السابع من كتابه الأشباه والنظائر.
(50) الأصول: ص 96.
(51) ينظر العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين. شرح اللمع، تحقيق فائز فارس– الكويت 1984م.
159/1.
(52) ينظر الكتاب: 1/ 13، الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو للزجاجي – تحقيق د/ مازن المبارك دار النفائس بيروت الطبعة السادسة 1416هـ – 1996م، ص77.
(53) التفكير العلمي في النحو العربي: ص79.
(54) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر،الاقتراح في علم أصول النحو وجدله، تحقيق طه عبد الرؤف، مكتبة الصفا–

القاهرة 1420هـ- 1999م: ص 124.
(55) أصول التفكير النحوي د/ علي أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية 1393هـ - 1973م، ص 228، 229 بتصرف.
(56) ابن الخشاب، عبد الله بن أحمد، المرتجل في شرح الجمل، تحقيق على حيدر، دار الحكمة – دمشق 1972م، ص 26.
(57) ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد منثور الفوائد، تحقيق حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة الأولى 1983م، ص 25، 26.
(58) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق د/ غازي مختار طليمات وعبد الإله نبهان، دار الفكر – بيروت، الطبعة الأولى 1995م، 2/ 417.
(59) ينظر ذلك بالتفصيل في السبر والتقسيم في النحو العربي، محمد راضي محمد علي، رسالة ماجستير بكلية دار العلوم للباحث، تحت رقم 1691.
(60) أقام جون ستيورت مل استقراءه على قانوني التعليل والاطراد في وقوع الظواهر، واستخدم طرقًا – هي طريقة الاتفاق وطريقة الاختلاف، وطريقة التلازم في التغيير – للكشف عن القانون أو العلاقة الثابتة التي تربط بين الظواهر هذه الطرق لم يستخدمها فقط كأداة من أدوات البحث، وإنما استخدمها أيضًا كوسيلة من وسائل اختبار وتحقيق الفروض، وهو بهذا يلتقي مع ما استخدمه القدماء من وسائل لإثبات العلة، التي من بينها السبر والتقسيم. ينظر المنطق الحديث ومناهج البحث ص 84- 93، النشار، الدكتور علي ساميمناهج البحث عند مفكري الإسلام، دار المعارف- مصر، الطبعة الرابعة 1978.ص 91- 96.
(61) الملخ، الدكتور حسن خميس، التفكير العلمي في النحو العربي: الاستقراء- التحليل- التفسير، دار الشروق- عمان- الأردن، الطبعة الأولى 2002م: ص24.
(62) عبد الدايم، الدكتور محمد عبد العزيزالنظرية اللغوية في التراث العربي، دار السلام للطباعة والنشر- القاهرة الطبعة الأولى 1427هـ- 2006م.ص 238.
(63) الكتاب: 68/1.
(64) ابن عصفور، علي بن مؤمن،شرح جمل الزجاجي، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، منشورات وزارة الثقافة- بغداد، بلا ط وت: 1/ 342.
(65) السابق: 1/ 241.
(66) الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 20، 21.
(67) الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 666، مسألة 94.
(68) الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 247 مسألة 29.
(69) الخصائص: 3/ 69.
(70) السابق: 70/3.
(71) السابق: نفسه.
(72) ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر- بيروت، الطبعة الأولى 1419هـ- 1998م
: ص512.
(73) تنظر هذه الشروط في: حسان الدكتور تمام،اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب- القاهرة 1421هـ- 2001م.: ص158.
(74) الكتاب: 1/ 24، 25.
(75) التفكير العلمي في النحو العربي: الاستقراء- التحليل- التفسير: ص74.
(76) الخصائص: 1/ 244، 245.
(77) التفكير العلمي في النحو العربي: الاستقراء- التحليل- التفسير: ص74.
(78) ينظر بحوث ومقالات في اللغة د/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي الطبعة الأولى 1982م، ص 72-68. أشار إلى أن لغة أكلوني البراغيث تعد طورًا سابقًا من أطوار المطابقة بين الفعل والفاعل في العدد.

(79) بحوث في الاستشراق واللغة: ص85.
(80) عبد الدايم،الدكتور محمد عبد العزيز، نظرية التحليل النحوي في القرن العشرين، مكتبة النهضة المصرية 2002م. ص 17– 20 بتصرف.
(81) حسان الدكتور تمام،الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب– القاهرة 1420هـ– 2000م: ص 54.
(82) لهذه الأهمية عدَّ الدكتور محمد عبد الدايم النظرية اللغوية نظرية تصنيفية تحليلية ينظر النظرية اللغوية في التراث العربي. ص61.
(83) ابن منظور، لسان العرب، دار الحديث – القاهرة، طبعة 1423هـ – 2003م مادة (أ– ص– ل).
(84) إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط– الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية الطبعة الثانية 1972م، مادة (أ– ص– ل).
(85) عمايرة، إسماعيل، تطبيقات في المناهج اللغوية، دار وائل للطباعة – الأردن، الطبعة الأولى 2000م. ص108.
(86) المهيري، الدكتور عبد القادر، نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة الأولى 1993م ص131.
(87) السابق: ص148.
(88) نظرات في التراث اللغوي العربي: ص155.
(89) عمر، الدكتور أحمد مختار، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب – القاهرة الطبعة السادسة 1988م، ص81.
(90) عمايرة، الدكتور إسماعيل، بحوث في الاستشراق واللغة، دار وائل، عمان – الأردن، الطبعة الثانية 2003م، ص67.
(91) نظرات في التراث اللغوي العربي: ص149.
(92) ابن جني، أبو الفتح عثمان، المنصف في شرح كتاب التصريف لابن جني، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى 1419هـ، 1999م ص175.
(93) سورة البقرة: جزء من الآية: 251.
(94) سورة النساء: جزء من الآية: 79.
(95) الجرجاني، الشريف علي بن محمد التعريفات، دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة الثالثة 1988م. ص28.
(96) ابن معطي، زين الدين أبو الحسن يحيي الفصول الخمسون، تحقيق محمود محمد الطناحي، مكتبة الإيمان 1977، ص167.
(97) الأصول في النحو: 35/1.
(98) الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: ص 115 وانظر حديث أستاذنا عن أصل الوضع 109– 122.
(99) الإنصاف في مسائل الخلاف: 300/1.
(100) الكتاب:/ 13/1.
(101)ينظر: قباوة، الدكتور فخر الدين، مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، دار الفكر – دمشق، الطبعة الأولى 1424هـ – 2003م. ص113.
(102) الشلوبين، أبو علي عمر بن محمد، شرح المقدمة الجزولية الكبير، تحقيق تركي بن سهو بن نزال العتيبي مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية 1414هـ – 1994م، 483/2.
(103) شرح التسهيل: 43/1.
(104) الأصول في النحو: 54/1.
(105) الكتاب: 79/1.
(106) السابق: 80/1.
(107) الملخ، الدكتور حسن خميس،نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق– عمان– الأردن، الطبعة الأولى 2000م: ص145.

(108) نظرية التعليل في النحو العربي: ص149.
(109) النظرية اللغوية في التراث العربي: ص33 بتصرف.
(110) السابق: ص220.
(111) الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف،ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق د/ مصطفى أحمد النماس المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة 1417 هـ – 1997م، 413/1.
(112) الأصول في النحو: 54/1.
(113) ابن يعيش، يعيش بن علي،شرح المفصل، مطبعة المتنبي– القاهرة بلا ط وت، 12/7.
(114) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق الشيخ عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية الطبعة الثانية 1399هـ– 1979م: 80/4.
(115) انظر الأصول في النحو: 123/1، الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام –بغداد 1982م، 513/1، ابن عصفور، علي بن مؤمن،شرح جمل الزجاجي، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، منشورات وزارة الثقافة– بغداد، بلا ط وت: 550/1، شرح المفصل: 78/6.
(116) انظر في عدة هذه العوامل كتاب: الجرجاني،عبد القاهر،العوامل المائة للجرجاني، دار إحياء الكتب العربية بلاط وت.
(117) الكتاب: 1/ 34.
(118) الأصول في النحو: 1/ 54.
(119) الخصائص: 1/ 104.
(120) الحَسن بن قاسم المُرادي، الجني الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق د/ فخر الدين قباوه، محمد نديم فاضل دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة الأولى 1413هـ – 1994م. ص583.
(121) السابق: ص26.
(122) شرح جمل الزجاجي: 550/1.
(123) شرح المفصل: 84/1.
(124) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح: 1/ 97، العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق الدكتور غازي مختار طليمات وعبد الإله نبهان، دار الفكر– بيروت، الطبعة الأولى 1995م: 1/ 52، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: 1/ 41.
(125) اللباب في علل البناء والإعراب: 1/ 52، 53.
(126) شرح التسهيل: 33/1.
(127) اللباب في علل البناء والإعراب :65/1.
(128) انظر الأصول في النحو: 50/1، الإيضاح في علل النحو: ص77، ارتشاف الضرب: 1/ 414.
(129) المقتصد في شرح الإيضاح: 1/ 108.
(130) الكتاب: 1/ 13 وانظر المقتضب: 141/1.
(131) الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، الجمل في النحو، تحقيق على توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الخامسة 1417هـ– 1996. ص260، 261 وانظر الإيضاح في علل النحو: ص77.
(132) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين وللكوفيين، تحقيق عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي – بيروت. الطبعة الأولى 1986. ص153.
(133) الكتاب: 1/ 14 وانظر المقتصد في شرح الإيضاح: 1/ 87.
(134) السابق: نفسه.
(135) انظر اللباب في علل البناء والإعراب: 1/ 54، شرح المفصل: 51/1، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: 1/ 63.
(136) انظر الكتاب: 17/1– 20، المقتضب: 1/ 143– 145، الأصول في النحو: 46/1، 47، شرح المفصل: 51/1، شرح

الأشموني: 1/ 68- 78.
(137) شرح الرضى: 1/ 49.
(138) شرح المفصل: 1/ 55، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: 1/ 84، 85.
(139) ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد، أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي- دمشق بلا ط و ت، ص308، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: 5/ 12، ارتشاف الضرب 1/ 414.
(140) الكتاب: 1/ 22، المقتضب: 3/ 309 وما بعدها.
(141) الأصول في النحو: 50/1، الجمل في النحو للزجاجي: 260، 261.
(142) المقتصد في شرح الإيضاح: 126/1، اللباب في علل البناء والإعراب: 1/ 66، شرح المفصل: 3/ 82.
(143) المقتضب: 2/2.
(144) الإيضاح في علل النحو: ص77.
(145) المقتصد في شرح الإيضاح: 133/1.
(146) السابق: نفسه.
(147) الجمل في النحو للزجاجي: ص 260، 261.
(148) شرح المفصل: 3/ 82.
(149) الأصول: ص17.
(150) الكتاب:23/1.
(151) ينظر الأصول في النحو: 41/1، المقتصد في شرح الإيضاح: 93/1.
(152) شرح الرضى على كافية ابن الحاجب: 20/1.
(153) السابق: نفسه.
(154) السابق: نفسه.
(155) المقتصد في شرح الإيضاح: 95/1.
(156) فندريس، اللغة ترجمة عبد الحميد الدواخلي و د/ محمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية بلات وط. ص162.
(157) ينظر شرح التسهيل 108/2،السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكرهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب- القاهرة 1421هـ- 2001م.255/2.
(158) شرح المفصل: 1/ 88، 89.
(159) مغنى اللبيب: ص364.
(160) همع الهوامع: 37/1.
(161) عبد اللطيف، الدكتور محمد حماسة، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دار غريب- القاهرة 2001م: ص28.
(162) مغنى اللبيب: ص 369- 394.
(163) نظرات في التراث اللغوي العربي: ص39. بتصرف.
(164) الخصائص: 30/1.
(165) المقتضب: 4/ 126.
(166) الخصائص: 2/ 333.
(167) الجرجاني، عبد القاهر،دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، مطبعة الخانجي – القاهرة ص 410.
(168) شرح الرضى على كافية ابن الحاجب: 1/ 52.

المصادر والمراجع

1-القرآن الكريم
2-إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط- الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية الطبعة الثانية 1972م.
3-أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب – القاهرة الطبعة السادسة 1988م.
4-إسماعيل عمايرة، بحوث في الاستشراق واللغة، دار وائل، عمان – الأردن، الطبعة الثانية 2003م.
5-إسماعيل عمايرة، تطبيقات في المناهج اللغوية، دار وائل للطباعة – الأردن، الطبعة الأولى 2000م.
6-أيوب بن موسى الحسيني، أبو البقاء الكفوي، الكليات للكفوى، أعده للطبع د/ عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت الطبة الثانية 1993م.
7-أبوالبركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد، ابن الأنباري، أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي –دمشق بلا ط و ت.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية – بيروت 1418هـ، 1998م.
- منثور الفوائد، تحقيق حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة الأولى 1983م.
8-أبوالبقاء عبد الله بن الحسين العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين وللكوفيين، تحقيق عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي – بيروت. الطبعة الأولى 1986.
- شرح اللمع، تحقيق فائز فارس- الكويت 1984م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق د/ غازي مختار طليمات وعبد الإله نبهان، دار الفكر – بيروت، الطبعة الأولى 1995م.
9-تمام حسان،الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب- القاهرة 1420هـ- 2000م.
- توفيق الطويل خصائص التفكير العلمي بين تراث العرب وتراث الغربيين، مجلة عالم الفكر، العدد الثالث 1973.
10- تيرنس موور وكريستين كارلنغ، فهم اللغة، ترجمة: حامد حسين الحاج، دار الشؤون الثقافية – بغداد الطبعة الأولى 1984.
11- جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية بيروت بلاط وت.
- الاقتراح في علم أصول النحو وجدله، تحقيق طه عبد الرؤف، مكتبة الصفا- القاهرة 1420هـ- 1999م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب- القاهرة 1421هـ- 2001م.
12- جمال الدين محمد بن مكرم،ابن منظور، لسان العرب، دار الحديث- القاهرة 1423هـ- 2003م.
13- جميل صليبا، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني والمصري، 1978م.
14- الحَسن بن قاسم المُرادي، الجني الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق د/ فخر الدين قباوه، محمد نديم فاضل دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة الأولى 1413هـ - 1994م.
15- حسن خميس الملخ،التفكير العلمي في النحو العربي: الاستقراء- التحليل- التفسير، دار الشروق- عمان- الأردن، الطبعة الأولى 2002م.
- نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق- عمان- الأردن، الطبعة الأولى 2000م.
16- أبوحيان محمد بن يوسف الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق د/ مصطفى أحمد النماس المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة 1417 هـ - 1997م.
17- خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية بلاط وت.
18- رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارسته العملية، دار الفكر المعاصر- دمشق، الطبعة الأولى 1421هـ- 2000م.
19- رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي ، شرح الرضى على كافية ابن الحاجب، تحقيق د/ عبد العال مكرم، عالم الكتب- القاهرة – الطبعة الأولى 1421هـ، - 2000م.
20- رمضان عبد التواب، بحوث ومقالات في اللغة، مكتبة الخانجي الطبعة الأولى 1982م.

21- زين الدين أبو الحسن يحييبن معطي، الفصول الخمسون، تحقيق محمود محمد الطناحي، مكتبة الإيمان 1977.
22- سعيد إسماعيل صيني، قواعد أساسية في البحث العلمي، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى 1415هـ- 1994م.
23- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل – بيروت، الطبعة الأولى بلات.
24- عبد الرازق المكي، الاستقراء والبحث العلمي للأستاذ- القاهرة 1965.
25- عبد الزهرة محمد بندر، منهج الاستقراء في الفكر الإسلامي أصوله وتطوره، رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم تحت رقم 779.
26- عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة الأولى 1993م.
27- عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة للجرجاني، دار إحياء الكتب العربية بلاط وت.
- المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام –بغداد 1982م.
- دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، مطبعة الخانجي – القاهرة.
28- عبد الله بن أحمد، ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، تحقيق على حيدر، دار الحكمة – دمشق 1972م.
29- عبد الواحد وافي، علم اللغة، دار نهضة مصر- القاهرة، الطبعة السابعة.
30- على أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، دار الثقافة- بيروت. بلا ط وت.
- علي أبو المكارم،أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية 1393هـ - 1973م.
- الظواهر اللغوية في التراث النحوي القاهرة الحديثة للطباعة 1968.
31- على سامي النشار، مناهج البحث عند مفكري الإسلام، دار المعارف مصر، الطبعة الرابعة 1978م.
32- علي بن محمدالجرجاني، التعريفات، دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة الثالثة 1988م.
33- علي بن مؤمن، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، منشورات وزارة الثقافة- بغداد، بلا ط وت.
- المقرب، تحقيق عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، الطبعة الأولى 1971م.
34- أبوعلي عمر بن محمد الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، تحقيق تركي بن سهو بن نزال العتيبي مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية 1414هـ - 1994م، 483/2.
35- أبوالفتح عثمان ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة 1999م.
- المنصف في شرح كتاب التصريف لابن جني، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى 1419هـ، 1999م.
36- فخر الدين قباوة، مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، دار الفكر – دمشق، الطبعة الأولى 1424هـ - 2003م.
37- فندريس، اللغة ترجمة عبد الحميد الدواخلي و د/ محمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية بلات وط.
38- أبوالقاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، الإيضاح في علل النحو- تحقيق د/ مازن المبارك دار النفائس بيروت الطبعة السادسة 1416هـ - 1996م.
- الجمل في النحو، تحقيق على توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الخامسة 1417هـ- 1996.
- مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة ودار الرفاعي بالرياض – الطبعة الثانية 1403هـ - 1983م.
39- ابن مالك ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، شرح التسهيل، تحقيق د/ عبد الرحمن السيد ود/ محمد بدوي المختون، دار هجر – القاهرة الطبعة الأولى 1410هـ - 1990م.
40- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق الشيخ عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية الطبعة الثانية 1399هـ- 1979.
41- محمد بن سهل، ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق الدكتور عبد المحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الثالثة 1988م.

42- محمد بن علي بن القاضيالتهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، راجعه د/ رفيق العجم وآخرون، مكتبة لبنان – بيروت الطبعة الأولى 1996م.
43- محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دار غريب- القاهرة 2001م.
44- محمد راضي محمد علي، السبر والتقسيم في النحو العربي، محمد راضي محمد علي، رسالة ماجستير بكلية دار العلوم للباحث، تحت رقم 1691.
45- محمد عبد العزيز عبد الدايم، نظرية التحليل النحوي في القرن العشرين، مكتبة النهضة المصرية 2002م.
- النظرية اللغوية في التراث العربي، دار السلام للطباعة والنشر- القاهرة الطبعة الأولى 1427هـ- 2006م.
46- محمود قاسم،المنطق الحديث ومناهج البحث، مكتبة الأنجلو المصرية. بلا ط و ت.
47- نور الدين أبو الحسن علي بن محمد الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية بلا ط وت.
48- ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر- بيروت، الطبعة الأولى 1419هـ- 1998م.
49- ابنيعيش، يعيش بن علي شرح المفصل، مكتبة المتنبي – القاهرة بلاط وت.